الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسار: تاريخ

الاستيطان الأوروبي في الجزائر ودور زراعة الكروم خلال عهد الجمهورية الثالثة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتان: إشراف الأستاذ:

*قاضي نورية * عنان عامر

*قلولة نادية

لجنة المناقشة

د.حمري ليلى.....رئيسا

أ.عنان عامر.....مشرفا

أ.أوسليم عبد الوهاب.....مناقشا

السنة الجامعية:

2017/2016

شكـــــــــر و عرفـــــان

اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك.

من باب الاحترام والتقدير والاعتراف بالجميل وأسمى عبارات الامتنان نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف:

عنان عامر.

الذي مدّ لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتنا تقديم الشكر إلى كل الصديقات اللواتي قمنّ بتقديم المساعدة سواء بمراجع أو نصائح ساهمت في إثراء موضوع بحثنا.

شكراً

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع والذي أهديه

إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة

إلى من لا تكفيهما كلمات الشكر ولا قصائد الشعر

من كان عونا وسندا لي دائما، فلم يدّخرا جهدا من أجل تربيتي وتعليمي لبلوغ هذا المستوى من العلم والتعلم ومن قال فيهما الرحمان:"وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانا"

أبي"خالد"وأمي"ربيعة"

حفظهما الله وبارك لهما في عمرهما أرجو لكما دوام الصحة والعافية.

إلى القلوب الطاهرة ورياحين حياتي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من جمعنا حضن واحد إخوتي وأخواتي وأبنائهم،وكل أفراد عائلتي حفظهم الله .

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل صديقتي "نادية" كلمات الثناء لا توفيك حقك، سوى القول:"عمل المعروف يدوم والجميل دائم محفوظ والدعاء قائم إلى يوم معلوم".

والى كل من ساهم في مدّ يد المساعدة في هذا البحث من قريب أو بعيد.

نورية

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من رفعتني بدعواتها ودعمها في كل خطوة من خطوات الحياة

إلى من حملتني وهنا على وهنا، إلى من غمرتني بحبها وحنانها

إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربتني على حب العلم

إلى من كانت رمز للعطاء، إلى أغلى ما في الوجود أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من علمني معنى الكفاح، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة إلى من رسم لي

معالم النجاح وعبد لي الطريق نحو المستقبل إلى من مهما قلت فيه لن أفيه حقه،

رمز العطاء و التضحية ومثال للصمود

إلى روح أبي الحبيب رحمة الله عليه واسكنه فسيح جنانه إلى الذي تمنيت أن يشاركني

فرحة تخرجي أبي العزيز

إلى كل من أعيش في قلوبهم و يعيشون في قلبي

إلى من يشاركني بهاء الحياة و حلاوة الصداقة أصدقائي

بدون استثناء، وإلى كل من يكنون لي المحبة والتقدير...

إلى من جمعني بهم القدر في سفينة المعرفة إليكم جميع قسم التاريخ ولكم مني ألف

مديح

نادية

المختصرات بالعربية:

ديوان المطبوعات الجامعية	د م ج
الشركة الوطنية لنشر والتوزيع	ش و ن ت
مطبوعات وزارة المجاهدين	م و م
مجلد	م
عدد	ع
صفحات	ص ص
صفحة	ص
ترجمة	تر
تعريب	تع
تحقيق	تق
جزء	ج
طبعة	ط
هكتار	هـ

المختصرات بالفرنسية:

Ouvrage précédemment citée	Op cit
Au meme android	ibid
page	p
Presser universities de France	P U F
Société géographique et d'archéologie d'Oran	S G A O

مقدمة

مقدمة:

تعرضت الجزائر خلال مسارها التاريخي لأخطر أنواع الاستعمار ممثلا في الاحتلال الفرنسي، الذي اتبع سياسة استيطانية جدّ خطيرة اعتمدت على التهجير والاستيطان من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر قصد بناء القاعدة الديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية، ولتثبيت وجودها عبر مراحل زمنية اختلفت فيها أشكال الإدارة الاستعمارية بين الحكم العسكري والحكم المدني لكن الهدف واحد.

فقامت على استحواذ الأراضي وتوزيعها على المستوطنين وصولا إلى ترسيم ذلك الاستيلاء بالقوانين والتشريعات لإضفاء الصبغة الشرعية لهذا الوجود، فأعطت نفوذ للمستوطنين في المجال الزراعي واتجهوا إلى تغيير المعادلة الاقتصادية بمّا يلبي حاجيات السوق الفرنسية من خلال إنتاج محاصيل تجارية ذات وزن اقتصادي كبير تخدم المصالح المادية للمستوطنين من أهمها الكروم لإنتاج الخمور الذي أخذ مساحات شاسعة وأصبح القطاع المهيمن على جميع النشاطات الزراعية على رغم من أن زراعة الكروم لم تكن زراعة دخيلة وجديدة على المجتمع الجزائري، بل هي ضاربة في عمق التاريخ الزراعي للمنطقة، غير أن الفرنسيون أعادوا بعثها بما يتماشى والطابع الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد في خططه على تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى عدة أقسام. فنجد الزراعة التجارية، الزراعة الصناعية و أخيرا الاستهلاكية.

إن إنتاج النبيذ في الجزائر أثناء الحكم الاستعماري يسلط الضوء على علاقة القوة التي تربط المستعمّرة بالمستعمّر وبهذا سمحت هذه الزراعة بالتطور السريع للمراكز الجديدة للاستيطان وتسارع تركيز الملكية العقارية التي استفادت منها بالدرجة الاولى الملكيات الرأسمالية الزراعية ابتداءا من 1870 و من هذا المنطلق تسعى دراستنا لتناول الاستيطان الأوروبي ودور زراعة الكروم فيه في الجزائر مابين الفترة الممتدةمن 1870 إلى 1940.

1- إشكالية البحث:

تتمثل في دراسة السياسة الاستطانية الأوروبية التي جعلت الجزائر مجالا للتجارب الاقتصادية المختلفة شملت الأرض و الإنسان.من خلال إدخال مزروعات جديدة تخدم مصالحها وتتماشى مع واقع المستعمرة .

-فإلى أي مدى ساهمت السياسة الزراعية في توطين كاين الأوروبي في الجزائر ؟ وماهي الوسائل والأساليب المعتمدة في تدعيم الحركة الاستطانية ؟ وما مدى نجاح زراعة الكروم في انتعاش الإقتصاد الفرنسي على المستويين الجزائري والميتروبولي؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية عدة تساؤلات:

- ماهي مراحل السياسة الاستيطانية التوسعية في الأراضي الجزائرية؟

- فيما ساهمت القوانين والتشريعات العقارية؟

- ما هي أهم الوسائل المادية والبشرية التي دعمت الاستيطان؟

2- أهمية البحث:

وتكمن أهمية الدراسة من خلال توضيح جملة من التحولات الاقتصادية التي انتهجتها السياسة الفرنسية في الجزائر، باعتبار الارض وسيلة أساسية لتحقيق الاستغلال والاستيطان وابراز الدور الذي لعبته زراعة الكروم في عملية التنمية الزراعية الفرنسية، وتوجيه الانتاج لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وتوضيح انعكاساتها على المجتمع الجزائري والمجتمع الاوروبي وينحصر موضوع البحث بين (1830-1940) الفترة التي تغطي أهم المحطات التاريخية والتغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

3- أسباب ودوافع اختيار البحث:

تتمثل اسباب اختيارنا للموضوع في:

- إعطاء صورة واضحة للاستيطان الاوروبي في الجزائر من مفهوم ومراحل وأدوات وقوانين تشريعية وكشف الوسائل الفرنسية.
- الميول في دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسة الاستيطانية الأوروبية خاصة الجانب الاقتصادي منها كونه أكثر تأثير على المجتمع الجزائري.
- الرغبة في ملامسة الظروف التي عاشها الجزائريين من أجل تحقيق الاستقلال.
- محدودية الدراسات المتعلقة بزراعة الكروم في الجزائر رغم اعتبارها منعطفا حاسما في تحوّل الاقتصاد الجزائري.

4- الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها:

- معرفة السياسات الاستعمارية المتعلقة بالاستيطان الاوروبي.
- توضيح عملية مصادرة الاراضي من خلال أهم القرارات والتشريعات.
- إبراز التغلغل الرأسمالي الفرنسي والاوروبي في الاقتصاد المحلي الجزائري.
- دور زراعة الكروم في الحركة الاستيطانية.
- إثراء مكتبة الجامعة بكونّه موضوع غير مدروس سابقا.

5- المنهج المتبع في البحث:

بهدف الإجابة عن إشكالية البحث إعتمدنا على:

المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي من خلال إبراز الظواهر والمعطيات الاقتصادية، ثم محاولة استقراء مجموعة من الاحصائيات وتحليلها لإعطاء صورة عن تطور زراعة الكروم واستخلاص انعكاساتها.

6- خطة البحث:

تجسدت خطة العمل في مقدمة وثلاث فصول كل فصل يندرج تحته خمسة عناوين وخاتمة.

الفصل التمهيدي بعنوان: السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر قبل 1870، وفيه تناولنا في البداية إلى ماهية السياسة الاستيطانية وأشكال الاستيطان بعدها بدايات التوطين التي كانت الإدارة الفرنسية تتحكم في توطين المعمرين و هي المرحلة الأولى أما المرحلة الثانية تطرقنا فيها لسياسة الجنرال بيجو من1841-1847 الذي طبق سياسة السيف والمحراث وتشجيع الهجرة الأوروبيين إلى الجزائر، وتلتها السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852 وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر هجرة استيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا وتواصلت حتى في عهد الإمبراطورية الثانية من 1852 إلى1870.

أما الفصل الأول كان بعنوان: بنية الاقتصاد الاستيطاني في الجزائر ذكرنا فيه الأسس التي ركزت عليها السياسة الفرنسية في دعم مشروعها الاستيطاني من خلال القوانين والتشريعات العقارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، أهم الدعائم التي ركزت عليها فرنسا في توسيع رقعة الاستيطان المتمثل في المواصلات التي كانت حلقة وصل بين مراكز المستوطنين.

في حين تطرقنا للفصل الثاني بعنوان: زراعة الكروم وأثرها على النشاط الاستيطاني في الجزائر وتناولنا فيه أصل و نشأة الكرمة، وبداية ظهورها في الجزائر بكوّنها إحدى المقومات الاستعمارية التي قلبت الاقتصاد المحلي المعيشي إلى اقتصاد استثماري أجنبي، وتوسعت مزارع الكروم على نطاق واسع وطغت على المحاصيل الأخرى، وقمنا باختيار المناطق الغربية بكوّنها عرفت انتشارا

واسعا منها عمالة و هران، سيدي بلعباس، معسكر، وذكرنا أهم الانعكاسات ونتائجها على المجتمعين الجزائري و الأوروبي.

وآخر ما ختمنا به هذا البحث خاتمة كان فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة والتي قد تكون إضافة في الدراسات التاريخية.

و لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع منها:

الكسي دو طوكفيل الذي تحدث في كتابه نصوص في فلسفة الاحتلال والاستيطان عن طريقة الغزو والاحتلال، وكتاب حمدان خوجة، المرآة الذي يوضح حصول الأوروبيين على الملكية وبالإضافة الى بعض المصادر الأجنبية منها:

H-isnard, la viticulture et la colonisation de l'algerie.

الذي أفادنا في معرفة نشاط زراعة الكروم وأهميتها في اثراء الكولون وتطورها في الجزائر.

أما عن المراجع نجد كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر،ج1 لعدة بن داهة، وبليل محمد، في كتاب تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، الذين اعتمدنا عليهما في التشريعات العقارية بالإضافة إلى مرجع سياسة التسلط الاستعماري ليحي بوعزيز الذي تحدث عن مراحل السياسة الاستعمارية الاستيطانية، belhout mohamed tayab, les secteur viticole et vinicole en algerie الذي اعطانا احصائيات لتطور زراعة الكروم.

7-الصعوبات التي واجهتنا في البحث:

- وكأي بحث من البحوث العلمية فقد واجهتنا في إعداده عدة صعوبات من أبرزها:
- ندرت المصادر التاريخية وصعوبة التنقل عبر مناطق دراسة.
- قلة الخبرة في مجال البحث وعناء اللجوء إلى ترجمة الكتابات الأجنبية.

- إضافة إلى إن عملية الترجمة أخذت منا الوقت الكثير لصياغتها.
- سيطرت الأقلام الفرنسية على الموضوع، ولا يوجد في المقابل دراسات كثيرة بأقلام وطنية عالجت زراعة الكروم.

وختمنا بحثنا بخاتمة كانت عبارة عن نتائج واستخلاصات توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

الفصل التمهيدي:

السياسة الاستيطانية الاوروبية قبل 1870م

المبحث الأول: ماهية السياسة الاستيطانية.

المبحث الثاني: بدايات التوطين.

المبحث الثالث: السياسة الاستيطانية في عهد الماريشال بيجو.

المبحث الرابع: سياسة الجمهورية الثانية من (1848-1852).

المبحث الخامس: سياسة الإمبراطورية الثانية (1852-1870).

– ماهية السياسة الاستيطانية:

1–1: مفهوم الاستعمار والاستيطان:

أ– تعريف الاستعمار:

الاستعمار لغة: جاء في معجم "متن اللغة" استعمره في المكان: جعله يعمره: أذن له في عمارته وفي التنزيل قال الله تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها..."[1] (هود 61) أي جعلكم عمارها[2] ولما كان هذا المعنى يفيد طلب التعمير والسعي لتحقيق العمران في البلاد، وكان الواقع لا علاقة له بالمعنى اللغوي[3].

الاستعمار اصطلاحا: هو قيام دولة بفرض حكمها أو سيطرتها السياسية أو الاقتصادية خارج حدودها على شعب دولة أجنبية وعلى غير رضا أهلها وتستهدف السيطرة الاقتصادية استغلال الإقليم وسكانه[4] معناها أن الاستعمار هو الإبادة[5]، ويشير إلى ظاهرة سياسية وعسكرية واجتماعية وثقافية، تهدف إلى الاستيطان الأوروبي خارج أوروبا واستيلاء الدول الأوروبية على مناطق واسعة في جميع القارات الأخرى، كما تهدف إلى إخضاع الشعوب القاطنة فيها لحكم الدول الأوروبية[6].

---

[1] القرآن الكريم، سورة هود، الآية 61.

[2] ساعد جهاد، **السياسة الاستيطانية في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري 1830–1900**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص18 .

[3] سعيد بوخاوش، **المقاومة الجزائرية للسياسة اللغوية الفرنسية (1830–1945)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر،2011–2012،ص11.

[4] حسن موسى محمد العقبي، **مالك بن نبي و موقفه من القضايا الفكرية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2005، ص75.

[5] محفوظ سماتي، **الأمة الجزائرية نشأتها و تطورها**، تر: محمد الصغير بناني–عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 142.

[6] سعيد بوخاوش، المرجع السابق،ص12.

ب- تعريف الاستيطان:

الاستيطان لغة: هو اتخاذ الأرض موطنا فيقال أوطنت بالأرض أي اتخذها موطنا. الاستيطان: مصدر استوطن[1].

الاستيطان اصطلاحا: هو هجرة تندفع نحو منطقية يسبق الإضرار بها يصاحبها العنف بقصد الاستعمار والاستيطان أو سياسة التعمير هو الاستلاء على أراضي الفلاحين من طرف المعمرين وهو ظاهرة خطيرة تدخل في الإبادة غير مباشرة للعنصر البشري[2].

ج- الاستعمار الاستيطاني:

هو استعمار اجتماعي واقتصادي وثقافي قام على أساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بأن الدولة تتكون من إقليم وشعب ومقومات ونظام حكم ومجال سيادة[3] بينما تكون أعباء هذا الاستعمار هي إحداث نظام حكم ومجال سيادة من طرف قوة ما على هذا الإقليم وعلى حساب هذا الشعب[4] وتعمل على تهجير أبناء البلد المحتل ومن ثم توطين أفراد منها داخل البلاد المستعمرة والاستيلاء على أراضيها من قبل المستوطنين بقوة دولتهم الاستعمارية[5].

---

[1] ساعد جهاد،**السياسة الاستيطانية في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري (1830-1900)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة خيضر،بسكرة،2012-2013،ص18.

[2] مسكين آسيا، بنبري فطيمة، **حركة الاستبطان الفرنسي في الشرق الجزائري 1830_1870**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تيارت، 2015-2016، ص37.

[3] عميراوي احميده، **آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 45.

[4] عميراوي احميدهو آخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916**، دار الهودة، الجزائر، 2009، ص 30.

[5] حسن موسى محمد العقبي، المرجع السابق، ص 76.

الاستيطان شديد الصلة بالاستعمار وهو مرحلة موالية له وتمثل حده الأقصى ولا يتم الاستيطان إلا في بيئة ومناخ استعماري يشرف عليه ويرعاه وهو ينهب الأرض ويملكها[1].

و لهذا كانت وسائل الاستبطان هي ممارسة العنف والإكراه والإغراء والشراء وفرض المعاهدات واتفاقيات مع أصحاب الأرض وبهذا يكون للاستيطان هدفان:

1_جعل الأرض القاعدة المادية الشرعية لهم.

2_جعل أصحاب هذه الأرض وهم الوطنيون القاعدة البشرية المسخرة لهم.

وحسب الجدلية تكون السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر متميزة عما هو معروف عن السياسة العملية لأنها قامت على أساس الإحلال، إحلال المستوطنين محل الوطنيين عن طريق الإبادة أو الطرد[2]، والمميز تاريخيا أن اتجاهات ثلاثة أساسية ميزت السياسة الاستعمارية الاستيطانية الأوروبية في إفريقيا وهي سياسة الإخضاع وسياسة الإدماج وسياسة الاستقلال الذاتي له[3].

[1] فاطمة الزهراء آفول، سارة بن محمود محمود مسعود، **سياسة الاستبطان الفرنسي في الوسط الجزائري ما بين 1830–1914**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة خميس مليانة، 2015-2015، ص 11.

[2] عميراوي احميده، **من تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، الجزائر، 2004، اط1، ص ص 69-70.

[3] عميراوي احميده، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844–1916**، المرجع السابق، ص 30.

1-2 أشكال الاستيطان الأوروبي في الجزائر:

أ_ الاستيطان الرسمي: إن إصدار قرار 7 ديسمبر 1830 الذي نص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا وسبل الخيرات وأوقاف الأندلس والطرق والمياه إلى قطاع أملاك الدولة وعلى إثر هذه المرحلة الأولى من نزع الملكية بدأ الاستيطان يشق طريقه حيث كانت هذه سياسة من أخطر العوامل التي أثرت تأثيرا مباشرا على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري و كانت البداية الأولى مع الاستيطان الرسمي والتي اعتمدت نواته الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية واستصلاح أراضي من طرف العسكريين[1].

طلب وزير الحربية من" **بير توازن"** بفرنسا إجراء تجارب للاستيطان بالجزائر، بسبب وصول أعداد هامة من المتطوعين الباريسيين طيلة سنة 1831م إضافة إلى المهاجرين الألمان الذين سجل دخول عدد كبير منهم بسبب المجوهرات التي بذلها كلوزيل في إطار الدعاية للاستيطان حيث دخل حوالي 624 مستوطنا بين شهرين جويلية وسبتمبر من الألمان وسويسريين فقط حولوا نحو الجزائر من طرف الحكومة الفرنسية[2]، عملت السلطات الاستعمارية على تبني الاستعمار الرسمي والتوسع فيه ودعمه بالإمكانيات اللازمة فأخذت تهجر على نفقتها الأوروبيين من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر، وتقدم لهم الأراضي ومعونات المادية يتأقلموا بطبيعة البلاد ويثبتوا ويستقروا في أملاكهم ومزارعهم التي ملكت لهم.[3]

---

[1] عمور سامية، مبارك عمارية، **الاستعمار الاستيطاني في الغرب الجزائري 1830-1870**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة تيارت، 2014-2015، ص 21.

[2] حسيني عائشة، **الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة (1830-1870)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران، 2012-2013، ص 57.

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص .10

وبناءا على ذلك أصدرت فرنسا قرار 22 يوليو 1834 الذي نص على اعتبار الجزائر ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية يديرها حاكم عام عسكري يمارس مهامه تحت وصاية وزير الحرب بصلاحيات واسعة يساعده في عمله ونائب عام ومدير مالي وعدد آخر من الضباط الساميين يتشكل منهم جميعا مجلس الإدارة[1].

إن هذا المرسوم قد شجع الأوروبيين على الابتعاد على ضواحي الجزائر، ذلك أنه لم يعد هناك من شك في أن تتخلى فرنسا عن الجزائر، ومن أبرز الشهادات الفرنسية التي بلوّرت صدى استقرار المستوطنين في الجزائر وضواحيها الرسالة التي وجهتها زوجة الجنرال **برو** إلى أحد أصدقائها سنة 1834 والتي تقول فيها: "تسألني أيها الصديق عما وصلت إليها أعمال الاستعمار هنا، والحق أنها اقتصرت حتى الآن على الاستيلاء والمضاربة بالممتلكات[2].

وقد شجع كلوزيل هذه العملية وتحمس لها وأنشأ مدينة بوفاريك غرب مدينة الجزائر وأخذ يوزع الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين الأوروبيين الجدد تشجيعا لهم على الاستقرار والبقاء في أراضيهم واستثمارها واستغلالها ومع ذلك لم تصادف هذه السياسة نجاحا كبيرا ولغاية عام 1836 لم يزد عدد المهاجرين الأوروبيين على 25 ألف شخص[3]. وبهذا منيت هذه المحاولة الرسمية بالفشل لفقر المستوطنين وعدم مقاومتهم للأمراض الموجودة في تلك الفترة كالملاريا، ومن جهة أخرى مقاومة أصحاب الأرض الشرعيين فانتهجت الإدارة الفرنسية شكلا آخر من الاستيطان علها تتمكن من ضم جميع الأراضي الجزائرية[4].

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 140.

[2] ساعد جهاد، المرجع السابق، ص 22.

[3] يحيي بوعزيز، المرجع السابق، ص 9.

[4] ساعد جهاد، المرجع السابق، ص23.

وعندما عين كلوزيل حاكما عاما عامي 1835-1836 نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي، وصمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين الوافدين من فرنسا وأوروبا[1].

ب- الاستيطان الحرّ:

جاءت مرحلة الاستيطان الحرّ داخل المسلسل الاستعماري الفرنسي، بعد فشل المرحلة السابقة من الاستيطان الرسمي، بسبب ارتفاع نفقات الدولة على بناء القرى الاستيطانية، التي لم تؤدي الدور المنتظر منها فأخذت الدولة تبيع أراضي الدومين أي (أراضي الدولة)، والتي تتكون من أراضي البايلك والوقف والمصادر[2].

وبحلول المستوطنين الأحرار بالجزائر نشطت عملية المتاجرة بالأرض، حيث تمكن هؤلاء من شراء أراضي من تلك التي سبق للكولون الحكوميين أن استفادوا منها في إطار الاستيطان الرسمي[3]. وتدعيما لهذا الاستيطاني أصدر الجنرال "بوجو" قرار 12 أفريل 1841 والذي ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 1500من الفرنكات يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 4 إلى 12 هـ ومسكن.ونتيجة لهذا القرار اشتدت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، حيث بلغت سنة 1843 وحدها وصل إلى موانئ الجزائرية 14137 مهاجرا، منهم أكثر من 12006 من الفرنسيين والباقي من الايرلنديين والألمان والسويسريين، كما اشتدت عملية بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844 فقط 28 مستوطنة في متيجة والساحل[4].

---

[1] يحيي بوعزيز، المرجع السابق، ص 9.

[2] رحيم محياوي، **دراسة مستقبلية الاستيطاني والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين،** منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص24.

[3] عدة بن داهة ، الاستيطان .....، المرجع السابق، ص74.

[4] رحيم محياوي ، المرجع السابق، ص26.

وكذلك في ضواحي معسكر بعد خمس سنوات من احتلال الجيش الفرنسي للمدينة، تحولت إلى مركز استعماري يسكنه ألف نسمة من أصل أوروبي[1]، ونجد أيضا الكولون الأحرار في عمق ريف الجزائر وسط الدواوير، وعملوا هناك على استصلاح الأراضي، وضخ الماء بحفر الآبار ففي بلدية سعيدة المختلطة، قام هؤلاء الكولون الأحرار باستصلاح 41354 هـ وحفر 147 بئر هذا دليل على إصرار هؤلاء للاستفادة من خيرات البلاد، بما في ذلك مياهها الجوفية.

وفي سنة 1839 تم حجز أراضي القبائل التي حاربت مع الأمير "**عبد القادر**"، وأراضي الجزائريين الذين غادروا ممتلكاتهم، ليلتحقوا بالمقاومة، وتسلم الرهبان نظام "**لاتراب**" قرب سطوالي 1020هـ و62000 فرنك ليوطنوا عائلات، ويبنوا قرية مع حق الانتفاع، ولم يفعلوا شيئا من ذلك، وتحول حق الانتفاع إلى ملكية كاملة، وبفضل تدعيمات كثيرة, والعتاد الذي أعطى لهم، صنع رهبان" **لاتراب**" من ملكيتهم أرضا مزدهرة للتعمير وسلموها سنة 1904 إلى عائلة "**بورجو**" وهم معمرون كبار من البروتستانت[2]، ومن البلديات الداخلية التي امتد إليها الاستيطان الحرّ، مستفيدا من خدمات الاستيطان الرسمي نأخذ بلديات معسكر، سعيدة وعين الحجر.

فحسب تقارير رؤساء المكاتب العربية، فإن بلدية معسكر لوحدها وجدت بها 117 مزرعة للكولون الأحرار خارج المراكز الاستيطانية تقدر مساحتها بـ: 27862 هـ، المستغل منها فعلا 19432 هـ، وتشغل فيها الحبوب (قمح-شعير-خرطال) مساحة 12544هـ، بينما الفائض من المساحة 6888هـ بدون زراعة. وبفهم من اكتفاء الكولون الأحرار بزرعهم لجزء من المساحة وإهمالهم للباقي بأن أراضي معسكر كانت تتميز بخصوبتها وارتفاع مردودها[3].

---

[1] عدة بن داهة، **معسكر عبر التاريخ** ، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص58.

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر،2008، ص152.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص80.

لقد استولى الكولون في إطار الاستيطان الحرّ على مساحات من الأراضي الزراعية، تقدر بـ: 54691 هـ خلال 10 سنوات من ضمن الأراضي، 32 بلدية، وإقامة 869 ضيعة بها و30 بلدية بعمالة وهران واستقرار أزيد من 6371 مستوطنا أوروبيا في 27 بلدية من ضمن البلديات 34، وارتفاع نفقات التي غطت الحيوانات المزرعية، والمعدات الفلاحية، بهذه الضيعات إلى: 5547820 فرنك.وكل هذه النتائج تدل قطعا على أن الاستيطان الحرّ لعب دوره كأداة تنفيذية فعالة في تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل لفرنسا في الجزائر[1].

ولقد كانت البلديات الأولى للاستيطان، مع "**الجنرال كلوزيل**" بحيث فضل الاستيطان الحرّ ولتكوين فكرة لدى الأوروبيين عن نجاحه، اقترح إنشاء مستوطنة لتجريب المزروعات تسمى "بالمزرعة النموذجية" وستكون بمثابة النواة للاستيطان الواسع في سهل متيجة الذي سيعوض فرنسا عن مزروعات أمريكا والهند[2].

فقد سجلت عملية الاستيطان الحرّ في قسم معسكر العسكري إنشاء مركز استيطاني، وضيعة بوادي الحمام، تعد أقدم ضيعة في الجهة الغربية من الوطن كانت تدعى " la ferme du blockhous" نظرا لبنائها بالإسمنت المسلح[3].

[1] عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص80.

[2] حسيني عائشة، المرجع السابق، ص49.

[3] عدة بن داهة ، معسكر....، المرجع السابق،ص25.

2- بدايات التوطين:

منذ البداية تردد الفرنسيون بين إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة أو الاحتلال المحدود والإدارة غير مباشرة، ولكنهم مالوا في النهاية إلى الأسلوب الأول، وأخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر والاستلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجياتهم ورغم أن سلطات الاحتلال كانت قد باشرت بإقامة نواة الإدارة بالعاصمة إلا أن هذا الاحتلال العسكري يبقى دون قيمة إن لم يدعم بقوة بشرية، ولكن هذا لن يتم دون إيجاد قاعدة مادية ممثلة في الأرض لمنحها للعمرين لجعلهم كقاعدة بشرية للتوسع ودعم الاحتلال وأقنع كلوزيل السلطات بفرنسا أنه لا يمكن لهم البقاء في الجزائر، دون مستوطنين مدنيين فرنسيين وأوروبيين يدعمونهم[1].

ويعتبر كلوزيل أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبيين بالجزائر الذي عين على رأس الجيش الفرنسي خلف لديبورمون يوم 2 سبتمبر 1830 وقد قضى هو الآخر فترة وجيزة لا تتجاوز السنة أشهر، عرف عهده نشاطا في ثلاثة اتجاهات رئيسية الأولى باتجاه السلطات الفرنسية لإقناعهم بضرورة الاستيطان والاحتفاظ بالجزائر والثانية باتجاه الملكيات في الجزائر ومحاولات إيجاد الأراضي الشاغرة حسبه والثالثة في المجال العسكري لقمع المقاومة، كل هذه الجهود تصب في اتجاه واحد، وهو دعم فكرة الاستيطان للوقوف في وجه التحدي البريطاني[2].

[1] يحيي بوعزيز، المرجع السابق، ص 7.

[2] حسيني عائشة، المرجع السابق، ص 47.

وفي ذلك يؤيد الكسي دوطو كفيل* في كتابه نصوص عن تاريخ الجزائر، يعرض فيه طريقان لغزو البلد واحتلاله، الأولى: هي وضع المحتل جميع السكان تحت سيطرته وحكمهم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وهذا النظام الإنجليزي في الهند، والثاني هو وضع جماعات من العرق الغازي مكان السكان الأصليين، وهذا تصرف الأوروبيون دائما تقريبا[1].

لقد فكر القائد الأعلى للقوات الفرنسية **برتران كلوزيل** أن يجعل من الجزائر سان دومنيغ جديدة بأن يحول رؤوس الأموال المتجهة إلى أمريكا نحو الجزائر فأصدر قرار 21 سبتمبر 1830 الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك قصد توزيعها على الوافدين الأوروبيين ولما فشلت شركة المساهمة، والتي أقامها على "حوش حسن باشا" الذي تبلغ مساحته ألف هكتار حاول أن يعطي المثل بمفرده في ميدان الاستيطان، فاشترى ثلاثة أحواش وحاول أن يستثمرها لحسابه[2]، لأن ممتلكات البايات والحكام العثمانيين الأتراك هي التي كانت شاغرة وبإمكان حجزها واغتصابها وتحويلها إلى الأوروبيين لكن مساحتها كانت محدودة لا تستوعب العدد الكبير للمجتمع "الزراعي" القادم من فرنسا وأوربا إلى الجزائر أما بقية الأراضي الخارجة عن قطاع الدولة التركية لا يمكن الحصول عليها ثم تسليمها للكولون بطريقتين اثنتين:

أولهما: طريقة تركيز السكان والدفع بهم بعيدا عن السواحل الأمر الذي يؤهلهم إلى فقدانهم للأراضي.ثانيهما: طريقة شراء الأراضي من السكان الأصليين، وهو إجراء لا يشكل خطرا سياسيا، إلا أنه لم يتحقق عمليا، لأن الملكية الخاصة لم يكن لها وجود لدى القبائل الجزائرية[3].

---

* الكسي دو طوكفيل هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين ومؤرخ و عالم اجتماع و منظر سياسي.

[1] ألكسي دوطوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان**، تر،تق: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 .ص80.

[2] ساعد جهاد، المرجع السابق، ص 21.

[3] عدة بن داهة، **الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962**، وزارة المجاهدين، ج1، 2008، ص –ص 38،39.

3- السياسة الاستيطانية في عهد الماريشال بيجو(1841-1847):

ظل ميول بيجو* نحو الجزائر بشكل بطيء في بداية كان قد أبدى في بداية الأمر معارضة مالك أرض للحملات العسكرية الاستعمارية، وتأسف لخوض مغامرة تبعد الجيش عن مهمته الأساسية لقد كانت أول محاولة لبيجو في افريقيا في سنة 1836 ناجحة وكانت تتمثل في إغاثة الجند الذين كانوا محاصرين في معسكر تافنة[1]، وعندما عين حاكما فرنسيا في الجزائر عام 1841 عمل على تشجيع استعمار الأرض وتسليمها للمستوطنين مما أدى إلى تحطيم الوضع القبلي[2].

واعتمدت سياسة بيجو في حكم الجزائر على السيف والمحراث أي (السيف على الرقاب والمحراث بيد المحتل) وذلك بإشراك القوات العسكرية مع حركة الاستيطان وإنشاء القرى الجديدة.

وبمجرد وصوله إلى الجزائر في 22 فبراير 1841 أعلن تصميمه على إخضاع العرب وأن يتصرف "كمستعمر حازم" ووعدا الجنود بأنه يراعي قواهم وصحتهم .

وللخروج من دائرة التردد العقيمة بين احتلال محدود واحتلال شامل كان لابد من أن يوضع تحت تصرف الحاكم 90 ألف جندي وهو عدد ضروري وتجنيد مابين 50 الى 60 ألف جندي في الجزائر لمدة غير محدودة فقد تطول[3].

---

* ولد بيجو في ليموج بفرنسا عام 1784 و قد قضى طفولته وشبابه في الملكية العائلية بلادورانتي ، وكان ينتمي إلى عائلة ميسورة الحال من نبلاء الريف و لقد عاش حياة المزارع بسيط أكثر من حياة نبيل، وقد ظل عصاميا وغالبا ما كان لا يفقه في القضايا المعقدة، وكان يكره المثقفين أو يغار منهم. ينظر شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص284.

[1] عبد المالك خلف التميمي ، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي** ، دار المعرفة ، 1939، ص19.

[2] سلوان رشيد رمضاني الجوعاني ، **مقال الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871**، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، مجلد 20، العدد4، 2013، ص292.

[3] شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص300.

وصمم الجنرال بيجو على استعمار الجزائر ، وأقام حوالي سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية وأصدر عام 1841 قرار يقضي باستلاء على أراضي الأهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنين الأوروبيين[1].

تشجيع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر وهي سياسة عبر عنها الجنرال بوجو في خطبة ألقاها في مجلس النواب الفرنسي يوم 14 يناير 1840 قال فيها: إننا في حاجة إلى أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين على الجزائر ولكي تجلبوهم لا بد أن تعطوهم أخصب الأراضي أينما وجدتم مياه تدفقه وأراضي خصبة ومراعي جيدة أنزلوا بها المستوطنين، غير مبالين بأصحابها يجب توزيع هذه الأراضي على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابها ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا[2]، ونظرا للظروف الحربية التي سادت فترة حكمه بفعل المقاومة الشعبية رأى بيجو بأن الاستيطان مهمة عسكرية يحققها المستوطنون العسكريون أو المدنيون المنظمون عسكريا [3].

وقد شجع الوحدات العسكرية الفرنسية على زراعة الأراضي المجاورة لمعسكراتها واقترح تملك المستوطنين العسكريين لأغلبية الأراضي التي تستولي عليها الحكومة الفرنسية في الجزائر وتشجيعهم على الزواج من الفرنسيات اليتيمات وتهيئة المسكن والمال والحبوب والدواب، وتضمن ذلك نظام منح الأراضي مجانا لأن الجنود هم أولى الناس بالانتفاع بسياسة فرنسا كونهم قادرين على حماية قراهم في بلد فتح حديثا[4]، لكن هذه السياسة لم تنجح كذلك، من بين 800 جنديا وضابطا منحوا أراضي الاستيطان لم يستقر منهم بالجزائر سوى 60 شخصا[5].

[1] يحيي بوعزيز، المرجع السابق، ص 11.
[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 155.
[3] ساعد جهاد، المرجع السابق، ص 25.
[4] سلوان رشيد رمضاني جوعاني ، المرجع السابق ، ص292.
[5] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص11.

فعدد السكان الأوروبيون في المجموع ، كان أكثر من 25000 نسمة في أول يناير سنة 1840 تمركز غالبيتهم في مدينة الجزائر وضواحيها 14,434 أي ما يقارب 60% ويعيش 4837 في وهران، 3172 في عنابة وقدر 3000 نسمة في قسنطينة وسكيكدة وجيجل وكان عدد الفرنسيين 11000 نسمة أي 44% أما معدلهم فكان يتزايد من سنة إلى أخرى[1].

وخلال ثلاثة سنوات (1841 -1845) تمكن من إقامة 35 مركزا للاستيطان ومنح للمعمرين 105000 هكتار[2].

لقد عارض بيجو فكرة الاختراق البطيء والتدريجي بواسطة مدنيين أوروبيين ودعا إلى اعتماد فكرة الاحتلال السريع والمكثف، إذ لا يمكن" أن يفرض تعمير الجزائر نفسه إلا بواسطة كثافته وتنظيمه" ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق الاستيطان العسكري[3].

ويمكن تلخيص مشاريع بيجو الاستيطانية في الأمور التالية:

- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية.

- مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.

- وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين والهاربين.

- تفكيك أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم[4].

---

[1] شارل أندري جوليان ، المصدر السابق ، ص272.

[2] عميراوي احميده ، اثار السياسة ...، المرجع السابق ، ص120.

[3] سعيد علمي ،**الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر**، تر: نسرين لولي، محمد رضا بوخالفة، دار الخطاب، ج 1، 2013، ص 75.

[4] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 11.

أمرية وزير الحرب المؤرخ بيوم 24 مارس 1843 القاضية بدمج الأوقاف في أملاك الدولة.

أمرية أول أكتوبر 1844 التي أجازت بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها إلى المستوطنين وقضت شغور الأراضي الغير مستغلة التي لا يثبت الجزائريون ملكيتها بالوثائق في مدى ثلاثة أشهر وضمها إلى أملاك الدولة ما أدى إلى فقدان الجزائريين 200000 هكتار دفعة واحدة[1].

الأمر الصادر في العام 1846 الذي خول للسلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الأراضي التي ليس عليها أبنية وكذلك الأراضي التي تقيم عليها القبائل الرحل، وقد أدى هذا القانون إلى مصادرة ما يزيد 375000 فدان[2]، وفيفري 1844 صدر قرار إنشاء المكاتب العربية* لتكون واسطة بين فرنسيين وزعماء الأهالي على أن يرأسها الضباط الفرنسيون ويساعدهم زعماء الأهالي والمترجمون الذين يحسنون العربية [3]، وعندما رحل بيجو من الجزائر في شهر سبتمبر 1847 خلف وراءه 109400 مستوطنا أوروبيا بينهم 15000 شخص في المستوطنات الريفية الداخلية و47247 من أصل فرنسي[4].

لقد بلغت جملة الأراضي التي تم انتزاعها من المواطنين وإعطاؤها للمستوطنين والتي صودرت من سكان الريف خلال فترة ما بين (1840-1850)، 2703000 هكتار. وأدت السياسة الفرنسية في الجزائر في الأربعينات من القرن 19 إلى زيادة المستوطنين الفرنسيين بشكل ملحوظ فقد كان عدد المستوطنين 28 ألف سنة 1840 وقفز هذا الرقم إلى 109000 سنة 1848[5].

---

[1] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 158.

[2] مساعد أسامة صاحب المنعم ، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830 –1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال** ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد 4 ، العدد 3 ، ص 224.

* هي عبارة عن همزة وصل بين الجنس الأوروبي والأهالي تهدف إلى استتباب الأمن وحماية المصالح الفرنسية يسيرها ضباط فرنسيون مكلفون بمصادرة الأراضي.

[3] يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 12.

[4] عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص22.

[5] المرجع نفسه ، ص21.

4- سياسة الجمهورية الثانية من (1848-1852):

لقد شهدت الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي هجرة استيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا لا ذمة لهم ولا ضمير مولعين بحب دراهم والدنانير، فانتشروا كالبلاء المستطير لا دين لهم إلا الأرباح الباهظة[1].

وكانت هذه الهجرة إما فردية أو جماعية وأيضا تلقائية ومنظمة وكانت بهدف البقاء في الجزائر أكثر مما كانت بهدف العودة إلى أوروبا[2]. ولجلبهم عرضت عليهم عدة امتيازات كدفع تكاليف السفر والتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وإنشاء مساكن لهم ومدهم بالحبوب والمواشي في السنوات الأولى حتى يصبحوا قادرين على استغلال أراضيهم بأنفسهم، وحق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب مع الاحتفاظ بالجنسية الأصلية، وأدت هذه السياسة إلى إغراق الجزائر بالمهاجرين الأوروبيين[3].

سنة 1848 حدثت ثورة جديدة في فرنسا فكان لها تأثير كبير على الاستعمار بالجزائر ذلك أن المجلس الوطني الفرنسي أراد التخلص من العمّلة البارسيين العاطلين فصادق على تخفيض 50 مليون من الفرنكات لإرسال وإقرار 12000 من البارسيين بالأرض الجزائرية[4].

وغداة تأسيس الجمهورية الثانية بدت مشاريع استيطان الجزائر في تضاعف في سياق احتدم فيه النقاش حول المسائل الاجتماعية ومن بينها قضية شائكة للغاية هي الحق في العمل، وأكثر من أي وقت مضى، كانت الدولة تشجع الهجرة الإدارية إلى المستعمرة وتعتبرها حلا تكميليا أو بديلا للمطالب الشرعية للعمال الفرنسيين والبارسيين على الخصوص.

---

[1] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين** ،(**814 ق م-1962**)، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة، 2003، ص 325.

[2] عميراوي احميده، من تاريخ ...، المرجع السابق، ص ص 70-71.

[3] عمار عمورة ، **موجز في تاريخ الجزائر** ، دار الريحانة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر ، 2002، ص 119.

[4] توفيق المدني، **كتاب الجزائر** ، دار الكتاب للنشر، الجزائر، 1963، ص 251.

ويجب ان نعتبر سنة 1848 على أنها الفترة التي أبرمت العهد بين السياسة الجمهورية والسياسة الاستعمارية، بما أن الجمهورية ظنت أنها ستجد في الثانية الحلول لمطالب العمال الذين ساندوها للإطاحة بحكومة جويلية الملكية[1].و بلغ مجموع المهاجرين الفرنسيين التي تم نقلهم في المرحلة الأولى أي بعد 4 سنوات من عهد الجمهورية الثانية 80000 ولم يستقر منهم في الجزائر سوى 15000 مستوطنين[2].

وأرادت الجمهورية الثانية تسوية مشكلة الملكية في الجزائر بمقارنتها بالملكية الفرنسية، ولكن المشروع الذي جاء من الجزائر كان يدعي اللباقة أن الملكية الخاصة لم تكن موجودة في هذه البلاد التي خضعت للإسلام عن طريق الفتح وأن القبائل لم تكن لها سوى الانتفاع الجماعي بالأرض التي هي ملك الدولة[3]، ولإنجاح الاستيطان الريفي اتجهت فرنسا في تطبيق فكرة "**ليون لامورسير**"* في الاستيطان الرأسمالي الكبير، وتمهيدا لذلك أصدر القرارات والقوانين في 16 أفريل يعيد تنظيم كيفية منح الأراضي الدولة وقد نص على إمكانية رفع مساحة الامتياز الممنوحة إلى 50 هكتارا وصادقت الجمعية الوطنية على قانون 1851 الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش وأراضي القبائل المشتركة بحجة المنفعة العمومية أو المصلحة الاستيطانية، كما صادقت هذه الأخير في سبتمبر من نفس السنة على القانون الجمركي الذي يعفي المواد الزراعية الصادرة من الجزائر التي تحتاجها السوق الفرنسية من الرسوم الجمركية[4].

---

[1] أليفي لكور غارن ميزون ، **استعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، دار رائد للكتاب، الجزائر ، 2008، ص ص 380-383.

[2] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص25.

[3] شارل روبرت أجيرون، المرجع السابق، ص 49.

* ليون لامورسير: ولد سنة 1806 بمدينة نانت الفرنسية وخلال الحملة الفرنسية على الجزائر كان برتبة نقيب عاصر سقوط الامير عبد القادر 1847 أصبح وزيرا للحربية 1848، نفي بسبب معارضته للإمبراطورية سنة 1852 وتوفي سنة 1865. أنظر إلى الغالي غربي، المرجع السابق، ص 321.

[4] ساعد جهاد، المرجع السابق، ص 28.

لقد شجع هذا القانون ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي حيث جعل المستوطنون ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية بدلا من حاجيات السوق الجزائرية[1].

اهتمت السياسة الفرنسية بالمدن الحضارية فاحتلتها لتأسيس القرى الفلاحية الاستيطانية بالقرب من المدن العمرانية السابقة التي امتدت على أجود الأراضي، وبتأسيس القرى الفلاحية يكون عددها بالجزائر قد بلغ 126 قرية خلال الفترة الممتدة من عام (41 18-1851)[2].

5- سياسة الإمبراطورية الثانية (1552-1870):

لقد ألغي النظام الجمهوري وأنشأت الإمبراطورية الثانية في شهر ديسمبر 1852 الذي تربع على عرشه[3] **لويس نابليون الثالث**[*]، وممّا يلفت النظر أن رئيس الجمهورية (الأمير لويس نابليون) هو نفسه الذي انقلب على النظام الذي كان يترأسه، فأصبح هو الإمبراطور و نظامه الجديد يدعى الإمبراطورية الثانية (الأولى هي إمبراطورية نابليون الأول) والنظام الإمبراطوري الجديد يعني إلغاء الدستور و اضطهاد الحريات والأحزاب و الحكم بواسطة الاستفتاءات والمراسيم.

إن الجزائر كانت تحت تصرف الجيش الفرنسي المعروف بالجيش الإفريقي، ومهمة هذا الجيش هو الاحتلال والغصب والإرهاب وفرض الاستعمار بالقوة ومحاربة القوى الوطنية، وجمع الضرائب العادية والحربية بالتعسف والقمع[4].

---

[1] ساعد جهاد، المرجع السابق، ص 28.

[2] عميراوي احميده، المرجع السابق، ص 73.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي ، ط1، بيروت، ص127.

[*] شارل لويس نابليون بونابرت: ولد في 20 أفريل 1808 هو ثالث أبناء لويس بونابرت، ففي شهر ديسمبر 1848 انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية لمدة 4 سنوات ولما شعر باستحالة انتخابه مرة ثانية دبر في ديسمبر 1852 انقلابا ضد الجمهورية، توفي في 1973/01/09. أنظر ساعد جهاد، المرجع السابق، ص 28.

[4] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**،ج2، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،ص127.

إن لويس نابليون قد أعطى انطباعا للأوروبيين في الجزائر، بأنه يؤيد فكرة الإدماج الجزائر في فرنسا وقد أكد هذه الحقيقة علانية في خطابه المشهور بمدينة **بوردو** الفرنسية سنة 1852[1].

تراجعت الإمبراطورية منذ 1852 في نصّ قرارات التغيير لسنة 1848 وهذا التراجع يهم بالدرجة الأوّلى الحياة السياسية الأوروبية في الجزائر الذي ارتفع عددهم وألغوا معارضة قوية ظهرت في النوادي (ذات صبغة اشتراكية)، وفي التجمعات والصحف (الأطلس التي كان رئيس تحريرها فاريني) وفي صورة انقلابات مثل انقلاب الذي اكتشف سنة 1850[2].

لم يكن المستوطنون على وفاق مع الإدارة الاستعمارية في الجزائر في عهد نابليون الثالث عندما أقر الاستعمار الحرّ لأن هذه السياسة حرمتهم من بعض الامتيازات التي كانت توفرها لهم الدولة الفرنسية[3].

5-1 حكم راندون* **(1852-1858)**: عين نابليون الماريشال راندون حاكما عاما عسكريا على الجزائر وقد بقي في منصبه من (1851-1858)[4]، الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي، وبنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام (1853-1859)[5]، وضاعف العسكريون سلطتهم وعلى رأسهم الجنرال راندون على كافة الإدارة الجزائرية، وكان حكم "السيف" كما يسميه المعارضون هو السائد في المناطق المدنية والعسكرية العربية إلى غاية سنة 1858[6].

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص127.

[2] اندري نوشي و آخرون، **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، تر:اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص327.

[3] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص23.

* هو جاك لويس قيصر ألكسندر راندون: ولد في 27 مارس 1795، عينه لويس نابليون كخليفة للجنرال هوتبول ليصبح لاحقا حاكما عامان ارتقى غلى رتبة مارشال في 10 مارس 1856، مات بجنيف 1871. أنظر ساعد جهاد، نفس المرجع، ص 28.

[4] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص23.

[5] يحيي بو عزيز، المرجع السابق، ص15.

[6] اندري نوشي وآخرون، المرجع السابق، ص329.

اهتم الماريشال راندون اهتماما كبيرا بالاستيطان، فشجع الهجرة الجزائر وازداد عدد السكان العاملين في الزراعة بنحو 15000 ولكي يحصل على الأراضي طبق كما فعل أسلافه أسلوب حصر القبائل وهي التي سميت من ذلك الحين بالسياسة التحديد اقتباسا على العملية الحراجية التي تحمل هذا الاسم[1].

شجع نابليون الثالث حركة الاستيطان الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة التي أدّت إلى فقدان الأهالي لمئات الآلاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع القهري والمصادرة والحيل القانونية[2]. وكان مرسوم 26 أفريل 1851 لقد أقر نظاما جديدا لا يجبر الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم وذلك حتى يمكنهم الاستفادة من قروض فلاحية[3]، فلقد صدر هذا القانون لتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين، ويشترط في من تمنح له قطعة الأرض من 20 إلى150هـ، أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها، ولا تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره بها[4].كما اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي، التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كبيرة، تتكفل هي بتهجير الأوروبيين وإسكانهم بها وهذا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة. فكان هذا المشروع ناجحا حيث حصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هكتار خلال عشر سنوات، وحصلت الشركات الرأسمالية عموما على 600 ألف هـ، وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هـ، وسيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات[5]. حوالي نصف مليون هـ، وسيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات[6].

---

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص51.

[2] بوعلام نجادي، **الجلادون 1830–1962**، تر:محمد المعراجي، منشورات anep، الجزائر، 2007، ص ص 63-64.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص327.

[4] يحيي بو عزيز، المرجع السابق، ص ص 15-16.

[5] ساعد جهاد، المرجع السابق، ص ص 28-29.

[6] المرجع نفسه، ص29.

وتم إلغاء الحواجز الجمركية إلغاء شبه تام بين الجزائر وفرنسا 1851 وإنشاء مصرف الجزائر وبورصة للتجارة، كل هذه الأمور شجعت النمو الاقتصادي. وحاولت المكاتب العربية، وهي الحكام الحقيقيون للقبائل أثناء هذه الفترة إشراك المسلمين بهذا التقدم الاقتصادي، فأرادت تحضير المزارعين الرعاة، وتكوين طبقة فلاحية ثابتة، من صغار الملاكين الذين تتعهد فرنسا بسلامة مستنداتهم[1].

قرار 18 جوان 1852 الذي ينص على انشاء بلديات في المستعمرة الجزائرية، يتولى شؤونها ضباط الحالة المدنية، على أن تبقى المستعمرات الزراعية لفترة انتقالية في الأقاليم العسكرية، تحت تصرف ضباط عسكريين[2].

وفي سنة 1853 تم إنشاء مستثمرة فلاحية في سطيف 20 ألف هـ، لتوطين الكولون والاهتمام باستقرارهم، منحت لهم الإدارة الفرنسية 12 ألف هكتار، لتشييد أحياء سكنية بالقرب من المدن وفي نفس السنة تم توسيع المستثمرات الفلاحية القديمة، بمساحة 14518 هـ مع استغلال اليد العاملة الجزائرية[3]، زادت الحاجة أكثر إلى الأراضي التي استمرت مصادرتها وانتزاعها من الجزائريين ففي 1854 بلغ عدد المستوطنات في الساحل وسهل متيجة 58 مستوطنة، ولقيت المستوطنات اهتماما كبيرا من جانب الإدارة الاستعمارية [4]، وبجانب هذا أقيمت في المناطق الداخلية مراكز سميت "**بالأبراج**" **و**منها برج "**زغاية**" الذي زود بالمؤونة الكافية قصد مراقبة أي تحرك جزائري، وعلى رغم من ذلك فإن السياسة الفرنسية، لم تعرف الاستقرار ويكفي أن نذكر أنه تعاقب على الحكم في الجزائر 7 حكام مابين 1848-1851 من جهة[5].

---

[1] شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص54.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص140.

[3] بسام العسيلي، **محمد المقراني وثورة1871**، دار النفائس، الجزائر، 1982، ط1، ص ص 73-74.

[4] حسيني عائشة، المرجع السابق، ص205.

[5] عميراوي احميده، **جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري**، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص5.

لقد تصدى **راندون** طوال الفترة ما بين سنة 1854 وسنة 1858 لمقاومة عمليات استثارة المواطنين عن طريق الاستيلاء على اراضيهم وإقامة المستعمرات الفرنسية فوقها، وجاء في رسالة **راندون** إلى قائد إقليم قسنطينة ما يلي: إن عملية التهجير الجماعي للمواطنين هي عملية جائرة علاوة على أنها عملية تتناقض مع السياسة التي يجب علينا تنفيذها.

صدر مرسوم في 31 أوت 1858، بهدف إعادة تنظيم الإدارة في الجزائر، وتضمن التقرير الإيضاحي أنه يجب على الحكومة من الآن فصاعدا، أن تجعل من الاستعمار والهجرة والاستيطان هدفا أساسيا لها، من أجل ذلك يجب علينا إخماد المقاومة الصادرة عن الشعب[1].

وفي سنة 1854 منح مستثمر فرنسي 2672 هـ من الأراضي الصالحة للزراعة في ضواحي تيبازة، ليتم طرد 96 عائلة جزائرية، ليقيم فوقها وحدات سكنية للمهاجرين الأوروبيين[2].وكان الازدهار الاقتصادي من عام 1851 إلى 1857 لفائدة الفلاحين[3]. وبهذا حاول نابليون الثالث تطبيق سياسة إدماج جديدة، في إطار ما يعرف بوزارة الجزائر والمستعمرات[4].

5-2 الإستيطان في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات (1858-1860):

قام نابليون الثالث يوم 24 جوان 1857 بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، وعين على رأسها الأمير" **جيروم نابليون**"، وحسب النصوص القانونية فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والمهيآت التي تعمل بالجزائر، بحيث تصير تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة[5].

---

[1] بسام العسيلي، المرجع السابق، ص65.

[2]Mahfoud Keddach, l'Algérie des algériens de la préhistoire 1954, ediedif, Alger, 2009, p644.

[3] شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص54.

[4] قاسمي فتيحة، المرجع السابق، ص ص 16-18.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص127.

والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي أنها تحّل محل الحاكم العام للجزائر، والمهمة الثالثة لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر. بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة، تشرف على قضايا العادلة والشؤون الدينية والتعليم[1].و على الرغم ممّا عرف على الأمير جيروم، من ميول ديمقراطي أي أنه كان مناهضا لعلية رجال الدين، والعسكريين على حدّ السواء. فلقد دلت أولى أعماله وأفكاره على أنه يهدف إلى أن يجعل من الجزائر امتداد لفرنسا، تحكم بواسطة القانون الفرنسي، ومباشرة من فرنسا[2].

وقد عمل على توسيع الرقعة المدنية، واستحداث 6 مناطق فرعية جديدة، كذلك أنشأ 5 مفوضيات مدنية في المنطقة العسكرية مع إنشاء المجالس العامة، وسعى إلى تفكيك المجتمع المحلي وشجع على قطع العلاقات بين المالكين والخماسين (الفلاحين الجزائريين العاملين في أراضي المستوطنين) ممّا سبب ترك عدد كبير من الخماسين لأرباب العمل، دون أن يوفوا بديونهم وعملوا لدى المستوطنين في المنطقة المدنية التي كانوا يعفون فيها من الضرائب العربية ، وخلال حكم تلك الوزارة تم إنشاء 17 قرية استيطانية وتوزيع 4600 قطعة أرض زراعية مجانا على المستوطنين، وهذا يكشف الدعم غير محدود للمستوطنين سياسيا واقتصاديا وإداريا[3].

وبفضل الأمير "جيروم" تضاءلت مراقبة المعارضة والصحافة فالصحف سمح لها بمناقشة القضايا (ذات الفائدة المحلية ومصالح المعمرين والملكية الصناعية والتجارية للبلاد) والحدود المذكورة هي التي حددّت في 18 فيفري 1852 و14 مارس 1855، ووراء هذا البرنامج البسيط سرعان ما وجهت المعارضة، نقدها إلى الصياغة العامة للسياسة السلطانية[4].

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص127.

[2] عمّيراوي احميده، جوانب...، ص68.

[3] سلوان رشيد رمضان الجوعاني، المرجع السابق، ص205.

[4] أندري نوشي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 328-329 .

وتجربة وزارة الجزائر هامة نظريا لكنها كانت محل نقد في جملة من الجوانب ومنها:

1- لم يكن الأمير "**جيروم**" يعير العناية اللازمة لتنسيق القرارات التي يتسرع فيها أحيانا.

2-كثيرا ما يقع الجهل المطلق للواقع المحلي والظلم يتطرق إلى بعض الإجراءات (مثل التقسيم الجهوي).

3-كان بعد باريس ومشقة المواصلات من أسباب الصعوبات التي تحّول دون تحقيق نجاعة الإدارة.

ولم تعمر هذه التجربة طويلا رغم تعويض الأمير "**جيروم**" "**بالكونت دي شاسلوب لوبات**" ففي سنة 1860م حذفت وزارة الجزائر وحلت محلها حكومة عامة ترأسها "**بيليسي**"* المعين من طرف الإمبراطور[1].

5-3-الاستيطان في عهد جون جاك بيليسي و باتريس مكماهون (1860-1870):

أعيد في هذه الفترة نظام الحكم العسكري السابق وتدعيمه متبعا في ذلك سياسة راندون، لكن نابليون عارض هذا ودعا إلى الاهتمام بالأهالي تحت تأثير من مستشاريه الذين أقنعوه بسوء سياسة الاستيطان الريفي وعدم جدوى تهجير الأوروبيين من أوروبا إلى الجزائر، وضرورة توجيه المستوطنين الأوروبيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي والتجاري[2].

* بيليسي (1794-1864) درس في الاكاديمية العسكرية وشارك في حملة إسبانيا 1823 وحملة الجزائر 1830ن وأياد قبيلة بأكملها في الظهرة قرب مستغانم في جوان 1845، سمي مركز استيطاني باسمه صيادة حاليا. أنظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 491.

[1] المرجع نفسه، ص329.

[2] ساعد جهاد، المرجع السابق، ص31.

وعند زيارة الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث عام 1860 للجزائر، لاحظ بنفسه المأسات التي لحقت بالشعب الجزائري وأعلن أن المسالة الجزائرية خرجت عن السياسة المسطرة لها من يوم أن سميت مستعمرة، وأعلن أن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة، وأنها مملكة عربية ورغم محاولته لإصلاح أحوال الأهالي إلا أن سياسته لم تطبق في أرض الواقع وبمناسبة زيارته للمرة الثانية للجزائر في شهر ماي 1865 قال"للأهالي بأن فرنسا لم تأت للقضاء على جنسية شعب ولكن أرغب في تحسين مستواكم المعيشي وشاركهم في الحياة السياسية لبلدهم". وبأمر صدر منه يوم 14 جويلية 1865 قانون سيناتوس كنسولت[1] الذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية لما نتجت عنه من أثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري[2].

الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعة بين الأعراش، وهذا ما أدى إلى غضب العسكريين المكلفين بتنفيذ هذه السياسة، فانتقلت القيادة في هذه الفترة إلى العسكريين من جديد وذلك في 7 جويلية 1864 وعين الجنرال **باتريس ماكماهون*** حاكما عاما جديدا للجزائر في سبتمبر 1864 بعد موت بيليسي 22 ماي 1864[3].

عزم الامبراطور على زيارة الجزائر مرة أخرى ليطلع بنفسه عن الأوضاع والمشاكل ودامت زيارته لها من03 ماي إلى07 جوان 1864، حيث تنقل في عدة جهات وزار عدة مدن[4].

---

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص128-129.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص154.

* باتريس ماكماهون (1808-1893) ماريشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية من أصل أيرلندي، عين حاكما على الجزائر سنة 1864. أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان ...، المرجع السابق، ص 501.

[3] ساعد جهاد، المرجع السابق، ص 31.

[4] يحيي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص20-21.

وبعد عودته إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياسته الجديدة وبعثها إلى ماكماهون يوم 20 جوان 1865 ومما ذكره فيها أنه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض وأن الجزائر عبارة عن مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر أوروبي.

رغم أن سياسة الإمبراطور لا تخدم سوى مصالح فرنسا والأوروبيين إلا أن المستوطنين لم يرتاحوا لها وعادوا لصياحهم وضجيجهم، فالحاكم العام ماكماهون تذمر وامتعض مما جاء في رسالة الإمبراطور إليه مما امتعض بيليسي قبله من رسالة 1963، كما أعلن أوروبيو الجزائر معارضتهم الشديدة لفكرة المملكة العربية وشنوا حملة كبيرة لسياسة الإمبراطور الجديد، بعدها تم إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وإقامة حكم وإدارة مدنية وسقوط نابليون الثالث والامبراطورية الثانية[1].

[1] عمور سامية، مبارك العامرية، المرجع السابق، ص29.

الفصل الأول:

بنية الاقتصاد الاستيطاني في الجزائر.

المبحث الأول: التشريعات العقارية .

المبحث الثاني: انعكاسات الإجراءات القانونية.

المبحث الثالث:الوسائل والأساليب المعتمدة في دعم الحركة الاستيطانية.

المبحث الرابع: إجراءات تطوير الحركة الاستيطانية.

1- التشريعات العقارية :

إنتهجت الجمهورية الثالثة سياسة مغايرة في ميدان الإستيطان تختلف إختلافا جذريا في النوعية والهدف، إذ شجعت على سياسة الإستيطان والملكية عن طريق بناء مراكز إستطانية وتقديم الأراضي بالمجان[1].

نشطت حركة الإستيطان الأوروبي نشاطا واسعاً، ومكثفا بالجزائر إبتداءا 1870م وإتجهت نية الإدارة الإستعمارية إلى غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي فيها[2]، وكانت سنة 1871م منعطفا حاسما في تاريخ فرنسا الإستعماري وفي تاريخ الجزائر المستعمرة فكانت هزيمة الفرنسيين أمام البروسيين، كنتيجة أولى لتحقق الآلاف من المهاجرين الألزاسين واللوريين منحتهم الجمعية الوطنية الفرنسية100.00 هكتار من الأراضي القوميين في الجزائر[3] وترتب عن هذا الزحف الأوروبي إصدار سلسلة من القوانين والقرارات حولت للمعمرين الإستيلاء بطرق مختلفة من أجود الأراضي.[4]

---

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 124.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط.... ، المرجع السابق، ص39.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

[4] عميراوي أحميده، الأثار السياسية .....، المرجع السابق، ص ص 45-46.

1-1 قانون وارني "قانون المستوطنين ":

حمل هذا القانون إسم أحد الغلاة المستوطنين ألا وهو وارني* 26 جويلية 1873م، الذي جاء تتويجا للإنتصارات المستوطنين على الحكم العسكري في الجزائر والتوجه نحو الليبيرالية الرأسمالية التي شجعت مجيئ المهاجريين الألزاس واللوريين، وسمي بقانون المعمر[1]، وبناءا على تقرير قدمه وارني يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، ويعتبر القانون مكملا للإجراءات قرار المشيخي 22 أفريل 1863م بإقرار الملكية الفردية للجزائريين وبهذا سيوقع الفلاحين الجزائريين بحصول على سندات الملكية من قبل إدارة المصالح العقارية[2]، ونص خاصة على إخضاع قوانين الملكية العقارية للقانون الفرنسي، وإلغاء جميع قوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي نهائيا[3].

- وتضمن تقرير وارني ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: الأفكار الأساسية لقانون الملكية العقارية.

الجزء الثاني: القوانين والإجراءات التي توضح آليات العمل.

الجزء الثالث: فتضمن مجموعة القوانين التكميلية.

---

* وراني أوغست ايبرت(1810-1875) Warner: طبيب وسياسي،..عارض بشدة مشروع المملكة، كان عضو في لجنة مصادرة اراضي الفلاحين الجزائريين، وفي لجنة الملكية العقارية، وكما ترك بصمة في قانون 1873 الذي حمل اسمه،ينظر:عدة بن داهة، الاستيطان....، ج2، المرجع السابق،ص506-507.

[1] محمد بليل، **تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكاساتها على الجزائريين (1881- 1914)**، وزارة الثقافة، الجزائر، ص130.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان.....، المرجع السابق، ص 362.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 248.

إن تطبيق قانون وارني هو من أهم الانشغالات التي حرص عليها المشرع الفرنسي، فمن شأنه أن يعكس إيجابيا على وضع فرنسا، خاصة وأن القانون يتضمن عدة نقاط أهمها:

1- تأسيس الملكية العقارية في الجزائر.

2- الحفاظ على الأراضي وضمان إنتقالها بين الجزائريين والفرنسيين.[1]

ولم تفق خطورة القانون إلى هذا الحد، فقد وضع المشرع القانون بشكل يجعله قابلا لتأويلات وتفسيرات تزيد من فعالية أثاره على مصالح الجزائريين عند التطبيق[2]، وظهرت نتائجه بوضوح أكبر في الإحصائيات التي تبين إنتقال ملكية الأراضي الجزائرية إلى الأوروبيين، فما بين 1863م و1871م بيع 52005 هكتار من أراضيهم، مقابل شراء 11320 هكتار[3]، وبهذا حصل الأوروبيين على ملكيات بشروط كلها لصالحهم، وهذه الطريقة لا يسمح بها قانوننا الإسلامي حيث تضيع حقوق المالكين[4].

وبالتالي منح وارني مكانة هامة للإستعمار، كما لجأ إليه الفرنسيون كحل ثاني من أجل القضاء على ثروات الفلاحين وإخمادها، وإنتزاع أراضي الأعراش والقبائل، ففي خلال عشر سنوات من صدوره فقد الجزائريون نحو 300 ألف هكتار مقابل 25 ألف هكتار[5]. وبهذا قد منح القانون الوسيلة القانونية للأوروبيين[6].

---

[1] خديجة يختاوي، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870–1930)**،شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص27.

[2] صالح عباد، **الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830–1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص115.

[3] المرجع نفسه، ص 116.

[4] حمدان خوجة، **المرآة**، تقديم و تع محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص295.

[5] صالح عباد، **المعمرون والسياسة في الجزائر (1870–1900)**، د،م،ج، الجزائر ، 1984، ص 180.

[6] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 369.

1-2 قانون 23 مارس 1882م:

في 23 مارس 1882م صوت البرلمان الفرنسي على هذا القانون الذي يرسي قواعد الملكية الفردية والخاصة ويقضي بإنشاء الحالة المدنية، وينص على منح الأشخاص ألقاباً وكنيات عائلية (des noms patronymiques)[1]، وتناولت تقارير تطبيق هذا القانون في معظم المناطق التلية بالدوائر الخمسة وحسب الحاكم العام "ترمان" فإن المجلس الأعلى للحكم أقر ميزانية خاصة لهذه العملية بهدف الإسراع في تطبيق القوانين العقارية[2]، وأهمية هذا القانون تكمن في أنه سهل عملية إغتصاب الأراضي، هذا ما أشار إليه الجنرال شانري (جوان 1873- فبراير 1879) في خطاب له أمام المجلس الأعلى في ديسمبر 1873م، قد أبدى تخوفا شديدا من الإقدام على رسم حدود حصة كل فرد، لأن عدم وجود الحالة المدنية سيزيد العملية تعقيدا. وغالبا ما كان اللقب الممنوح ينتسب إلى قطعة أرض تتميز بلونها مثل:(لزرق، لحمر، لكحل...) أو نباتها مثل: (بونخلة بلوط، عنبية، زيتوني...) أو المظهر مثل:(الساحل، الواعر، العالي...)، ولكن في غالب قد منحت الألقاب وحملت في طياتها عبارات السخرية مثل: (البهلول، العايب، فرطاس...).[3]وبهذا أصبح قانون الحالة المدنية أداة فعالة في يد الحاكم العام وأجهزته لمراقبة تحركات السكان ومتابعة التطور الديمغرافي وحصرهم[4].

1-3 قانون 22 أفريل 1887م:يدعى قانون سيناتوس كونسلت الصغير، هذا القانون ما هو إلا ترميم لقرار فارني وعلاج بعض مخلفاته، فإقترح المجلس الأعلى للحكومة بخارج 14 ديسمبر 1880م، الذي اعترف بوجود نقائص في القرار السابق وهو يريد إقتراح بدليل عن ذلك[5]، فإن

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان،...المرجع السابق، ص 370.

[2] محمد بليل، تشريعات...، المرجع السابق، ص158.

[3] عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص 371.

[4] محمد بليل، المرجع نفسه، ص 294.

[5] المرجع نفسه ، ص 137.

قانون 1887م سيمكن الإدارة من إمتلاك بعض آلاف الهكتارات، إضافة إلى ما تملكه الأراضي المشجرة[1]، وتمثلت إجراءاته الأساسية فيما يلي:

01: العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير وفقا لما نصت عليه المادة 02 من قرار المشيخي1863.

02: التقيد بالأشكال التي حددتها المادة 04 من قانون 1887، في حالات التنازل وبيع الملك المشاع وتجزئة الميراث.

03: الدائنون الذي رهنوا عقاراتهم اصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم.

04: تسهيل شكليات التطهير ووضع معالم حدودية تمنح الممتلك الأرض ولجيرانه أمانا وطمأنينة.

05: السماح للأوروبيين والإسرائليين بحق الحصول على عقارات.[2] كما جاء ليتوج القوانين السابقة والمدعو بقرار مجلس الأعيان الثاني.[3]

وقد تعرض هذا القانون إلى إنتقادات الأوروبيين الذين لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم، وأتهم بأنه جاء ليخدم رجال الأعمال والمضاربين.[4]

ونستخلص أن القانون قد أضاف إلى سجل التشريعات توضيحا آخر حول كيفية النفاذ إلى أراضي الجزائريين المتبقية.[5]

---

[1] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830–1962**، تر قندوز، عباد فوزية، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني، الجزائر، ص71.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص ص 376-377.

[3] خيرة بوساعدة، **التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائريين ما بين 1936–1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة وهران، 2002، ص71.

[4] المرجع نفسه، ص 15.

[5] محمد بليل، المرجع السابق، ص 143.

1-4 قانون 16 فبراير 1897:

إستند هذا القانون على مشروع تم إنجازه من قبل لجنة كان "كولان" مقررا لها، وقد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع وتم تحويله إلى قانون 1897/02/16[1]، عموما هذا القانون كما يبدو حلا وسطا بين الطرفين لإنهاء واحدة من بين إنتهاكات لقانون 1873م-1887م لتجنب ممارسة الفاضحة (البيع بالمشاع)[2].

وقد أبطل هذا القانون الإجراءات العام لقانون 1873م، وإستبدالها بإجراء وحيد وهو إجراء لا يميز بين المالكين مهما كان جنسياتهم[3]، كما تضمن أنه يسمح للملاك الذين يريدون بيع أراضيهم، أو يرغبون في فرض سنة حقهم في الملكية أن يحصلوا على سند ملكية أراضي يؤكد حقهم[4]، كما أزال آخر العقبات التي كانت تعترض تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية[5]، إلا أن القانون لم يحقق نتائج المطلوبة في مجال التعاملات العقارية بين المسلمين والأوروبيين[6].

وفي بداية القرن العشرين لم تحدث تغييرات هامة تذكر سوى الإستمرار في تطبيق القوانين السابقة خاصة قانون 1897، كما شهدت الجزائر أوضاعا اقتصادية وسياسية جديدة فأصبح لها إستقلالها المالي، وأمام الإنتقادات التي وجهت للقانون تم إصدار قانون عقاري جديد آخر في سبتمبر 1904[7].

---

[1] عدة بن داهة،الاستيطان....، المرجع السابق، ص 381.

[2] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 72.

[3] عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص 382.

[4] إبراهيم مهديد، **القطاع الوهراني ما بين 1850-1919**، دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة والهواية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، ص 48.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 249.

[6] محمد بليل، المرجع نفسه، ص 150.

[7] خديجة بختاوي، التحولات....، المرجع السابق، ص 24.

1-5 قانون 1904م:

انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين 1890م-1904م على العمل بكل قوة وعزم على فرنسة الأراضي الجزائرية، وتحقيقا لهذا الغرض جاء قانون 13 سبتمبر 1914م ليمكن الكولون من الاستثمار بالأرض، ويتضمن هذا القانون حيثيات إنتقال الأراضي العمومية المعنية للإستيطان، وقد نص في مادته الرابعة على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي وكذا الأوروبيين المجنسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية ولم يسبق لهم أن إستفاداوا من قطعة أرض، لهم الحق في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا[1].

وتضمن هذا القانون مجموعة من الإجراءات المساعدة على نقل الملكية فقد تم تخصيص حق الإستفادة لكل المستوطنين، وقد أقصى هذا القانون الجزائريين[2]، لهذا تفننت فرنسا في سياسة نهب الأرضي بأساليب غير شرعية لتطبيق التشريعات الصادرة في مختلف المجالات[3].

وذلك ما سنحاول ذكره من خلال دراستنا لمختلف الانعكاسات التي خلفتها التشريعات الاستعمارية.

2-انعكاسات الإجراءات القانونية:

لقد انعكست التشريعات والقوانين الفرنسية الاقتصادية القاضية باستنزاف والمصادرة والسلب والنهب على الفرد الجزائري عامة والفلاح خاصة[4]، و من الملاحظ أن القوانين العقارية التي وضعت من 1851، 1853، 1865، 1873، 1887، 1897، بقصد تدعيم النظام الإستيطاني عن طريق البديل الزراعي والمعماري [5]، مما أثر سلبا على الجزائريين من حيث تماسكهم

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان ...، المرجع السابق، ص 396.

[2] خديجة بختاوي ، المرجع نفسه، ص 39.

[3] رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 376.

[4] وفاء العيفة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الإحتلال إلى غاية 1900** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيثر، بسكرة ،2012 -2013 ، ص82

[5] عميراوي أحميده ، آثار السياسة.... المرجع السابق، ص ص 86 87 .

الإجتماعي والسياسي بصورة خاصة هو : فقدان أراضيهم وممتلكاتهم بالتالي تشريدهم وتفتيتهم وضربهم في الصميم[1].

2-1 مصادر الأراضي وفرنستها:

قام الاستعمار الفرنسي بتجريد الفلاحين من أراضيهم وذلك بتطبيق القوانين العقارية المختلفة بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي[2]، بناءا على قانون سيناتوس كونسيلت 1863م وإنتهاء بقانون 1926م مرورا بقوانين 1873م، 1877م، 1897م الرامية كلها فرنسة الأراضي[3] وهذه الترصانة من القوانين تكون إدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر قد عبرت عن الطابع الرسمي والتفنن لإنتزاعها[4]، اذن السلاح الأول المستعمل في المعركة القانونية يتمثل في "فرنسة الأراضي".

وفعلا كان قانون 1873 يهدف إلى تطبيق القوانين الفرنسية على جميع المبادلات العقارية المبرمة، ليس فقط بين أشخاص ينتمون إلى تشريع مختلف بل حتى تلك التي تبرم بين المسلمين أنفسهم[5]، بالإضافة إلى ذلك نزع نصف مليون هكتار، وقد وصل المبلغ في البداية 1882م إلى 30مليون وفي جوان من نفس السنة 35 مليون، أما الذين لا يستطيعون دفع المبلغ المستحق تصادر أملاكهم وتباع بالقوة[6].

---

[1] عمار هلال ، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1917** دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ص ص 25-26.

[2] موسى بن حمادي، **جوانب السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2004، ص 57.

[3] عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر**، دار الهومة، الجزائر، 2004، ص322.

[4] عدة بن داهة، الاستيطان....، المرجع السابق، ص 444.

[5] أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون** ....، المرجع السابق، ص ص 151-152.

[6] محمد سعيد عقيب، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، ص56.

ويدخل أيضا صمن الأراضي المفرنسة جميع الملكيات التي تحصلت على سندات بعد اجراءات توحيد التي جاء بها قانون 1897م[1]، أما باقي الغير المفرنسة فهي تخضع للقانون المزدوج، الذي أقرته المادة 16 من قانون 1851م ما بين الأوروبيين أو بين الجزائريين والأوروبيين، أما بين المسلمين بعضهم لبعض فيطبق قانون الإسلامي[2].

ولم تتوقف الادارة الاستعمارية عن مصادرتها لأراضي الجزائريين بل شملت تطبيقاتها وعملياتها هذه المرة:

مصادرة الأراضي الغابية: حيث قامت السلطات الفرنسية بخنق السكان اللاجئين إليها بحرمانهم من خدماتها فأصدرت الادارة الاستعمارية ما لا يقل عن 45 نص تشريعي خلال مدة 1850 1895 تم بمقتضاها مصادرة مساحة أرضية غابية ومن أهم هذه المراسيم:

- مرسوم 27 سبتمبر 1873م الخاص بالتمركز المؤقت للسكان وتنظيم الخدمات الغابية.
- قانون 17 جويلية 1887م وقد منح هذا القانون إشعال النار داخل الغابات[3].
- قانون 1903م الذي لم يزد على تأكيد القوانين السابقة، إلا أنه يطابق على الأخشاب الخاصة وكل القطع تخضع لترخيص مسبق[4].

وحسب أجيرون Augeron لقد تمت مصادرة أكثر من 244.564 هـ القطاع الوهراني التي كانت عبارة عن اشجار وإخضاع 589.273 هـ لأملاك الدولة[5].إضافة إلى كل هذه المصادرات التي قامت بها الادارة الاستعمارية وفرنسة الأراضي، واصلت فرنسا إصدار تشريعاتها بهدف فرض الضرائب على الجزائريين حيث خضع الشعب الجزائري إلى نظام ضريبة قاسي، وتمثلت هذه القوانين في مايلي: ضرائب عربية وضرائب عامة (فرنسية).

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان....، المرجع السابق،، ص386.

[2] محمد بليل، تشريعات .....، المرجع السابق، ص 298.

[3] عدة بن داهة، المرجع نفسه ، ص 141.

[4] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين .....، المرجع السابق، ص 116.

[5] Augeron (ch.), les algériens musulmanes et la France, paris, 1868, p108.

– ضرائب عربية منها: ضريبة العشور على المحاصيل الزراعية وضريبة الزكاة على قطعات الماشية.
– ضرائب فرنسية: مباشرة وغير مباشرة[1].

فالضرائب المباشرة: هي ضرائب تفرض على الأشخاص المادين والمعنويين وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة، وضريبة الدخل العام، وضريبة العقارات أهمها (الضرائب على الكلاب،وثيران الحراثة ضرائب المباني...).

أما الضرائب الغير المباشرة: هي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كحقوق والطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة وحقوق الصيد[2].

وبهذا عملت القوانين العقارية على زعزعة حياة المسلمين بشكل خطير[3] رغم إصرار بعض المسؤولين الفرنسيين بإعتبار هذه العملية القانونية ليست إغتصابا، على الرغم من النتائج السلبية المترتبة عنها وكذلك مجال الضرائب أدت إلى تحطيم المجتمع الجزائري حيث جعلته يعيش حالة فقر وبؤس[4].

2-2 هدم بنية المجتمع الجزائري:

لقد نجحت التشريعات المختلفة والإجراءات الصادرة التي أجبرت الجزائريين على تبنيها من خلال تطبيقاتها إلى إلحاق الضرر بهم، ولقد اتجهت مختلف الدراسات الخاصة بالضرائب المفروضة على الجزائريين مدى تأثيرها المباشر على الفرد والمجتمع معا في الجزائر[5] وذلك من أجل تحطيم المجتمع بحيث اتخذت السلطات الاحتلال من سياسة السلب والنهب والتفقير أداة دائمة لإرهاق الشعب[6]، وبالرجوع إلى تطبيقات قانون الأهالي والغابات ومصلحة الضرائب والدعاوي القضائية

---

[1] محمد بليل، تشريعات....، المرجع السابق، ص 214.
[2] رابح لوسيني، المرجع السابق، ص ص 97-99.
[3] محمد بليل، المرجع نفسه ، ص 298.
[4] المرجع نفسه، ص 144.
[5] محمد بليل، تشريعات....، المرجع السابق ، ص 318.
[6] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 117.

نتأكد بأن هذه التشريعات عملت على إفتقار المجتمع الجزائري[1]، فإن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها:

استمرار الكولون في انتزاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية والضرائب التي كانوا في بعض السنوات يدفعون غرامات بثلاث مرات المداخيل التي مست 169.000 هكتار وفي سنة 1890م كان المسلمون يدفعون 40.800.000 فرنك من الضرائب[2].

إضافة إلى ذلك ذكر صالح العنتري المجاعات والقحط الذي ترك آثار سيئة على سكان قسنطينة ومن أهم هذه الآثار التي خلفتها: إنتشار الأوبئة الفتاكة بينهم كالكوليرا، والتيفيس وغيرها وضياع الثروات المدخرة، وبيع العقارات والآراضي تحت الضغوط المختلفة التي أحاطت بهم، ومنها الديون وفوائد القروض الربوية[3] وكل هذه العوامل تظافرت لتأتي بعدها بلية كبرى تمثلت في المجاعة العامة التي هلك بسببها الكثيرون، وقدر عدد الموتى في صفوف الجزائريين 500 ألف جزائري[4]، ويذكر البرزي الذي كان قسيسا بمتيجة "إن الجياع كانوا يفدون إلى المراكز الأوروبية بالمدن منهم القرى عراة، وقد غابت عنهم الصورة البشرية، إذ أصبحوا هياكل عظمة "[5]، فهذه الكارثة التي أودت بحياة الأهالي، لم يخطر في بال أحد من الرسمين أو الخواص أن يمد يد المساعدة، كانوا مبتهجين

---

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص 324.

[2] محفوظ قداش، **الجزائر الجزائريين تاريخ 1870–1954**، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات ANEP، ص ص 207-228.

[3] صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تر: رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 15.

[4] فرحات عباس، المرجع السابق، ص 60.

[5] خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830–1871**، دار حلب، الجزائر، 2009، ص 109.

لإحتمال إنقراض السكان[1] فأصبحت أغلب الأمة الجزائرية في حالة مرض، فإحصاء رسمي يبين معدل الحياة الأوروبي 70 عاما بينما معدل حياة الجزائري لا يتعدى 50 سنة[2].

وبهذا تظهر المعانات وعلامات الفقر ونتيجة السياسة الاستعمارية المنتهجة ضد الجزائريين أدت بهجرة عدد كثير من المواطنين.

2-3 الهجرة:

أدت السياسة الاقتصادية الاستعمارية، بشهادة التحريات الفرنسية من المسؤولين الاداريين الفرنسيين، أن من الأسباب السياسية لهذه الهجرة الجماعية التي حدثت ينة 1898م بسبب الحالة الاجتماعية والوضعية الاقتصادية المتدهورة[3]، نتيجة سياسة التجريد من الثورة الأرضية[4] ومصادرة الأراضي من الفلاحين ومنحها إلى المعمرين أو الشركات الاستعماريةالكبرى[5]، حيث كانت السلطات قد استفادت من 2600 هكتار من الأرض[6]، ويقول ألكانت الفرنسي ومارسي "إن الحياة الاستعمارية الجديدة كانت من بين الأسباب التي قادت إلى الهجرة الجزائرية "[7].

فالواقع أن الهجرة الجزائرية بإتجاهاتها نحو المغرب والمشرق التي استمرت طيلة القرن 19م وبداية القرن 20م من مختلف القطر الجزائري ترجع إلى السياسة الاستعمارية التي كانت نتيجتها إحداث تغيرات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

---

[1] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص15.

[2] Labbé Buzet, **histoire des désastres de l'Algérie 1866-1867-1868**, Alger, 1868, p71.

[3] عمار هلال، المرجع السابق، ص 73.

[4] بوحوش عمار، **الهجرة إلى فرنسا تاريخها**، مجلة الثقافة، تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، السنة الثالثة، العدد 13/فيفيري مارس 1973.

[5] جمال يحياوي، دوافع الهجرة الجزائرية ....المرجع السابق، ص 51.

[6] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)**، دار المغرب الاسلامي، ج5، ص 480.

[7] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية (1890-1920)**، ج2، ط4، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص 122.

3- الوسائل والأساليب المعتمدة لدعم الحركة الاستيطانية:

3-1 شبكة المواصلات:

تدعيما للتوسيع الاستعماري وتسهيلا للاستيطان مدت الجمهورية الثالثة شبكة من الطرقات الهامة، فإنتقل طولها من 6700 إلى 9280كلم خلال فترة مابين (1872-1879)، فعملت على رسم خرائط توبوغرافية لتضاريس الجزائر[1]، وأنجزت هذه الشبكة من الطرقات خدمة لمزارع المعمرين وقراهم لفك العزلة عنهم، كما عملت على المتابعة الدائمة لصيانة الممرات داخل الأرياف، وكذلك الطرق الرابطة بينها وبين المدن (تيارت، غليزان) (معسكر، بيريقو).

أما فيما يخص الاقتصاد فتربط هذه الشبكة بمناطق المصادر الأولية من معادن وثروات طبيعية ومنتجات فلاحية بالموانئ، من أجل ربط الجزائر بفرنسا في مجال الاستيراد والتصدير، ففي سنة 1863م تم شحن منتوج 94.000هـ من الحبوب ليرتفع إلى سنة 1864م إلى 172.000هـ.

وأصبحت الطرقات تغطي مساحة 14 حتى 15 مليون هكتار[2]، ومع أن هذه الطرقات أنجزت بواسطة الجزائريين وأموالهم إلا أن استغلالها كان لصالح الأوروبيين من أجل توفير الخدمات لهم[3].

وتنوعت شبكة المواصلات من طرق بحرية وبرية أهمها:

أ- الطرق البرية:

لقد عظمت أهمية الطرق البرية في الجزائر، فتواصلت عملية شقها في المناطق الشمالية والجنوبية وكلفت ميزانية الدولة حوالي 47.2م/فرنك[4].

ويعود إنشاء أول برنامج للسكك الحديدية سنة 1857م، بخط الجزائر والبليدة عام 1862م والجزائر وهران 1877م وكذلك بين سكيكدة وقسنطينة وكانت بالجزائر خمس شركات تملك

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان ...، المرجع السابق، ص 160.

[2] المرجع نفسه، ص 161.

[3] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال حزب الشعب الجزائري (1830-1959)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 79.

[4] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص218.

الخطوط الحديدية منها: شركة باريس، ليون، البحر المتوسط في الشرق الجزائري، وشركة الغرب الجزائري من بونة وقالمة والشركة الفرنسية الجزائرية[1].

ومن أهم الخطوط الحديدية التي تبين الأهداف الاستراتيجية[2]:

- خط عنابة- تبسة: لإستخراج خام الحديد والفوسفات.
- خط سكيكدة- توقرت: وهو يربط الواحات الصحراوية وآبار البترول.
- خط الجزائر- الجلفة: يتجه نحو الهضاب الوسطى.
- خط وهران- بشار- عين الصفراء: أنشئ لنقل الفحم الحجري من مناهب القنادسة.
- كما كان خط السكة الحديدية قسنطينة وبسكرة يكتسي أهمية في نظر المعمرين إذ مكن من إنشاء سلسلة من القرى والمجمعات السكانية[3] وبهذا فالسكة الحديدية قدمت خدمات لضمان استقرار المعمرين[4].

---

[1] توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984،ص 397.

[2] عميراوي أحميده، اثار السياسة...، المرجع السابق، ص 69.

[3] عبد الحميد زوزو، **الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)**، ج1، دار الهومة، الجزائر، 2009، ص 325.

[4] عميراوي أحميده، المرجع السابق، ص 69.

ب- الملاحة البحرية:

حظيت بمجموعة من الموانئ الطبيعية، فسواحلها عبارة عن مجموعة من الرؤوس والخلجان، وكانت السواحل الجزائرية تستقبل العديد من السفن التجارية القادمة من أوروبا خاصة اسبانيا، فرنسا إيطاليا، ولهذا اهتمت الادارة الاستعمارية بإنشاء الموانئ ووفرت فيها شرط التخزين، التجارة التصدير، ومن أهم الموانئ:

ميناء وهران، الغزوات، مستغانم، المرسى الكبير، وبالنسبة لميناء الوهران[1]، يعد أهم الموانئ حيث يصدر نسبة 18% إلى 19% من الحجم الكلي للتجارة الخارجية، أما ميناء المرسى الكبير فهو يمر من عدة استعمالات للسلع والصيد والملاحة ويصدر المنتوجات: كالخمر، الفواكه، خضر[2].

- وتتمثل هناك أسباب عديدة التي دفعت بهؤلاء إلى تبني هذا المشروع من بناء شبكة المواصلات:

1- تسهيل عملية تنقل القوافل العسكرية وللتمكن من القضاء على بؤر التوتر للمقاومة الجزائرية في الجنوب.

2- ربط مراكز الاستعمارية ببعضها البعض على المستوى المحلي ودولي وقاري.

3- تنشيط الاقتصاد الفرنسي والعمل على ازدهاره وخاصة قطاع الخدمات لإستغلال الثروات الطبيعية الظاهرية والباطنية[3].

فهدفها الأول استعماري بحت، وعسكري أصالة، فالخط الأساسي هو الذي يمتد من تونس إلى أقصى بلاد مراكش، وتمتد منه فروع إلى عدد من الجهات الاستعمارية، أما الجهات التي ليست فيها منافع استعمارية، ولا مراكز فهي لا تعرف السكة الحديدية، ففي القطر الجزائري 5 آلاف كيلومتر من الطرقات الكبرى و20 ألف كيلومتر من الطرق الثانوية[4].

---

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 227.

[2] قواري نادية، **دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية (1954- 1958)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2011، ص ص 38-39.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان....، المرجع السابق، ص 78.

[4] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص 130.

فإذا أعدنا إلى خريطة توزيع الطرقات في الجزائر، تبين لنا أن فرنسا كانت تسعى إلى تحويل المواد الأولية والمنتجات الزراعية صوب الوطن الأم، من خلال رسم شبكة الطرقات استراتيجية استعمارية في الجزائر[1].

3-2 السياسة المائية الفرنسية في الجزائر:

سياسة الاستيطان التي انتهجته الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت في بداية الأمر تسعى إلى بناء مستوطنة فلاحية عن طريق تهجير الفلاحين من المناطق الفرنسية التي تعاني من الأزمة، وجعلها الممون الأول لأوروبا في القمح[2]، وتعد الفلاحة من الركائز الأساسية للإقتصاد الجزائري رزق لحوالي 70% من الجزائريين[3].

إن التخطيط الزراعي الاستعماري الذي أعطى الأولوية في برنامجه للنظام المائي كان ينبع من منطلقات السياسة العامة الاستيطانية، وعلى هذا الأساس لم يراع قط طموحات الفلاحين الجزائريين، وذلك على الرغم من ارتفاع تكاليف ومستلزمات إنجاز السدود وبناء القنوات[4].

وعلى هذا الأساس رأى المخططون المائيون الفرنسيون تقليص الضرر الناجم عن تذبذب المناخ بضرورة إنشاء نظام للمياه، لأن تطور الاقتصاد الزراعي للكولون في الجزائر يتوقف بصورة حاسمة على حسن استغلال مياه الأمطار فمثل هذه العوامل جعلت سلطات الاحتلال الفرنسي مسألة الاستيلاء على المصادر المائية والتحكم فيها جزءاً من مخططها الهادف إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية[5].

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق ، ص 168.

[2] عميراوي احميده، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، ط1، مطبعة دار الهدى،ص125.

[3] صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، 2009، ص20.

[4] عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص 177.

[5] المرجع نفسه، ص 170.

وبهذا انطلق مشروع السياسة المائية لفرنسا في الجزائر بالإستيلاء على المصادر المائية والتحكم فيها فلجأت إلى السقي بتجنيد طاقات مائية كبيرة تسمح بإدخال منتوجات فلاحية تجارية جديدة وتكثيف الانتاج مثلا الكروم، الحمضيات، الزراعات الصناعية، والقمح اللين بالإعتماد على عمليتين أساسيتين هما[1]:

أ- الاستحواذ المباشر على الأراضي المسقية للجزائريين.

ب- إنجاز سدود لسقي الأراضي الجافة تتوفر على شروط طبيعية ملائمة لذلك.

وتحت ضغط الكولون الذين تأثروا نسبيا بالفاجعة التي أصابت الجزائر في 1866-1867* وأمام الصعوبات المالية لجأت السلطات الاستعمارية إلى الشركات وإلى الخواص لبناء السدود والحواجز وقنوات الصرف، ومن بين أهم المشاريع التي تكلفت الشركات بإنجازها هي:

الجزائر الوسطى: سدود وقنوات للحميز، وادي الفضة، واد سلي، بوسعادة، بورومي، وادي الروينة، سيياو، واد نيزي (قرب الأغواط)، جبل عمور، وادي الخميس، وادي الساحل، حواجز وادي الشلف، وادي الكبير، وادي الجمعة.

إقليم وهران: سدود رأس مولا، الحناية، واد الاغلاق، واد ماغون، قنوات سهل شلف، تجفيف بحيرتي المقطع ومسرغين، وحواجز قريتي تيزي (قرب معسكر) والصحاورية (قرب غليزان).

إقليم قسنطينة: سدود زرديرة، الرمل، قنوات الساحل وكريبسة، وتحويل بحيرة عبيرة إلى خزان مائي، وصرف مياه سيبوس، وتجفيف بحيرة فزارة، وبحيرة القرة، وفزقية، وتطهير أراضي بلاندن وسهل عنابة، وبناء حواجز بوادي الصومام.

---

[1] عميراوي أحميده، أثار السياسة.....، المرجع السابق، ص 97.

* تميزت سنة 1866 بجفاف حاد، واجتياح الجراد لسهول سيدي بلعباس خلال النصف الثاني من شهر أبريل 1866 مما أتى على جميع المحاصيل الزراعية، وفي العام الموالي 1867 ظهر وباء الكوليرا وزادت حدة الجفاف إلى حد اختفاء مياه العيون وذلك في كامل القطر الجزائري.

مع كل هذا فإن السدود التي صرفت عنها أموال ضخمة لبنائها لم تعد النتائج المرجوة فالبعض منها تصدع مثل سد فرقوق 1872م والبعض الآخر تعرض للردم نتيجة كثرة الأوحال[1].

بالإضافة إلى ذلك سعى الاستعمار إلى تعبئة المياه المجندة لتمكين المعمرين من توسع الأسقية الفلاحية وزيادة المساحات المسقية ومنها الأسقية العصرية الكبيرة، والأسقية العصرية الصغيرة والأسقية التقليدية في الصحراء.

1 – الأسقية العصرية الكبيرة:

تتربع هذه المحيطات على مساحات ري واسعة وصلت عام 1960م حوالي 151099 هكتار تستخدم ما يقارب 245.3مليون متر^3 من أصل 834 مليون متر^3، أي ما نسبته 22.41% من طاقة تجنيد مياه السدود الكبرى مثل محيط السقي حميز، الهبرة، الشلف....الخ.

2– الأسقية العصرية الصغيرة:

تقوم هذه الأسقية الصغيرة على تقنيات متعددة لتوزيع المياه مثل ضخ الآبار، وتحويل مياه الأودية الآبار الكبرى في الجزائر بمنسوب إجمالي تجاوز 12000 لتر/ثا، مثل بئر زلفانة، القرارة، عين حجار .....الخ. والأودية مثل واد حراش، واد رغاية، شط ملغيغ، تافنة....الخ.

3– الأسقية الفلاحية الصحراوية:

أضحت الفلاحة الصحراوية النشاط الرئيسي، ومن توجهات الادارة الاستعمارية وتم بدأ التوغل الرأسمالي في امتلاك النخيل مما زاد الاهتمام بالبحث عن مصادر المياه للسقي[2].

على الرغم من كل هذه الانجازات إلاّ أن تخوف الفرنسيين من ازدياد مخاطر المناخ على محاصيلهم الزراعية جعلهم يمعنون في سياسة الحذر والاحتياط، فأنشئوا نقابات الري (Syndicats, d'irrigation) ومن بينها:

نقابة مؤسسة سقي سهل المحمدية لسقي 27.000 هكتار.

نقابة مؤسسة سهل سيق.

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 176-177.

[2] عميراوي أحميده، أثار سياسية،....المرجع السابق، ص ص 103-108.

قابة سهل مغنية.

وعلى هذا الاساس وجدت نقابات تهتم بالتحقيق وبصرف المياه[1].

وبهذا نقول أن السياسة المائية التي خططت لها فرنسا والمنشآت المائية أحد الأدوات الأساسية واختيارات الاستراتيجية في إقامة إقتصاد كولونيالي رأسمالي وتوسيع الاستيطان الاستعماري في الجزائر، لذلك فقد توجه إلى تعبئة مائية كبيرة تمثلت في تشييد هياكل هيدرومائية متعددة[2].

4- إجراءات تطوير الحركة الاستيطانية:

4-1 المؤسسات الزراعية المتخصصة:

إن المؤسسات الزراعية المتخصصة لها إرتباطا عضويا بمجمل المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، ولها دور في النهضة الزراعية الاستعمارية، لما كان من المعتذر التطرق لمجموع المؤسسات وشمولها على وجع التفصيل، فإنه وقع التركيز على الأهداف الاستعمارية التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسات ومنها: التعليم الفلاحي، وبنوك التموين وصناديق القرض.[3]

1-أ التعليم الفلاحي:

اعتاد الجزائريون على زراعة الارض بطرق بسيطة، واعتمدوا على الزراعة المكثفة، والقيام بحرثها وبذر كميات قليلة من البذور مع مراعاة ما تجود به الطبيعة من الأمطار.

فبدأت عملية تحديث الزراعة مع سنة 1870م حيث اعتمد على الوسائل العلمية والآلات الحديثة لزراعة الأرض، وذلك بإتخاذ مجموعة من الخطوات منها: تحضير الارض، عملية الزرع وغيرها، ولا يمكن أن يتطور دون وجود منظومة تعليمية مهنية، فعملت الادارة الاستعمارية على اقامة مراكو التكوين للجزائريين ومنها قانون خاص بإنشاء مدارس ابتدائية للتعليم الفلاحي 1875م.[4] وبعد سنتين من 1877م صدر إعلان إداري عن عامل عمالة وهران يدعوا الكولون

---

[1] عدة بن داهة،الاستيطان...، المرجع السابق، ص ص 177-178.

[2] عميراوي احميده، أثار السياسة، .....المرجع السابق، ص 94.

[3] عدة بن داهة، المرجع نفسه ، ص 227.

[4] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص ص 51-81.

الأوروبي إلى تسجيل ابنائهم في قائمة الراغبين في المشاركة في مسابقة الدخول الى المدرسة للوطنية للفلاحة.

بـ: مونتبلي Montpellier وخصص لهذا الغرض مبلغ مالي قدره 6.000 فرنك كدعم لعشر جمعيات زراعية متواجدة بوهران، مستغانم، معسكر، تلمسان.....الخ[1].

وتنبع أهمية التعليم الفلاحي لارتباطه بموضوع السياسة الزراعية، وفي سنة 1881م تبنت الجمعية الفرنسية اقتراحا يرمي إلى خلق مدرسة العليا أو معهد عالي للفلاحة بالجزائر، ومدرسة تطبيقية في كل القطاعات الادارية، وفي 4 فبراير 1882م تمت دراسة مشروع جديد عرضت فيه الولاية العامة للجزائر برنامجاً للدراسة بشأن خلق مدرسة تطبيقية للفلاحة ومدرسة* خاصة بزراعة الكروم وسقي الآراضي، ومدرسة لتكوين الرعاة[2]،وعلى الرغم من ذلك وضعت عراقيل أمام تعليم الجزائريين ولم يستفيدوا من التعليم الفلاحي وهذا ما كتبت عليه جريدة La Dépêche de l'est de Bône مقالا حول حرمان الجزائريين من التعليم، لكن كان الغرض من ذلك هو ترقية الزراعة الاستعمارية وتوفير يد عاملة زراعية مؤهلة وطبقوا سياسة عنصرية إزاء تعليم الجزائريين وتكوينهم فلاحين لأنهم رأوا في احتصان المدارس الفلاحية لعنار جزائرية خطرا يهدد مستقبلهم الاقتصادي والسياسي[3].

ومن بين أهم المؤسسات التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر خصيصا للتعليم الزراعي وخاصة الكروم:

أولا: المدارس: والتي يتلقى فيها الطلبو والتلاميذ دروساً نظرية وعلمية منها: 27 هكتار خاصة بالكروم.

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان..... المرجع السابق، ص 229.

* المدارس الأولى التي ساهمت في التعليم العالي: مدرسة سكيكدة تعود نشأتها الى عام 1901 وتهتم بتكوين المزارعين المختصين في زراعة الكروم.

[2] المرجع نفسه، ص 230.

[3] المرجع نفسه، ص 238-240.

– المدارس التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس بـ 180 هكتار، ويختص فيها التكوين بزراعة الكروم.

– المدرسة الفلاحية بسكيكدة بـ 180هكتار وإختصاصها الكروم.

– المدرسة الفلاحية لعين تموشنت بـ 97 هكتار وإختصاصها الكروم.

ثانيا: المحطات الزراعية التجريبية:

– في الجزائر الوسطى= المحطة التجريبية لـ"أورليانفيل" الشلف.

– في الشرق الجزائري= مزرعة الكروم التجريبية للحجر الناشئة سنة 1926م والتي تغطي مساحة بـ 06 هكتارات.

– في الجنوب الجزائري= محطة تربية المواشي بتادمايت الناشئة 1918م بمساحة 7.600 هكتار منها 40 هكتارا كروما[1].

4-2 صناديق القرض والبنوك:

– أحدث تغلغل الرأسمالي الفرنسي والأوروبي في الاقتصاد والمجتمع الجزائري عن طريق أمرين إثنين هما:

أ- الأرض التي كانت القاعدة الحيوية في انتاج التوازن.

ب- تأسيس الاقتصاد الاستيطاني القائم على التبعية الاجنبية وخدم السوق الفرنسية والدولية.

وقد تم بذلك بناء ملكية عقارية استعمارية، فانفتح المجال أمام الحركة الاستيطانية الأوروبية[2].

ومع مرور السنوات طالب العديد من الفرنسيين ضرورة اقامة بنك في الجزائر يساعدها في تطوير الاقتصاد، فبدأ التفكير في اقامة مؤسسة قادرة على تزويد المستعمرة وبشكل دائم بالأموال وكذا من خلال تأسيس أول بنك في الجزائر سنة 1851م بموجب قانون صادر في 4 أوت 1851م وهي مؤسسة تابعة للبنك الفرنسي خصص للإستثمار في تونس، الجزائر إلى غاية 31 ديسمبر

[1] عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص ص 241-243.

[2] عميراوي احميده، اثار السياسة....، المرجع السابق، ص 44.

1920م وارتفع فيها بعد إلى 25 مليون فرنك. باشر بتقديم القروض الزراعية طويلة وجد طويلة المدى لتفادي الوقوع في الأزمات، وبدأت عمليات القروض بزراعة الكروم[1].

ولغرض تطوير الزراعة التي بني عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر صدر مرسوم 11 جانفي 1860م يخص القرض المالي للجزائر وأيضا تأسست الشركة الجزائرية في عام 1865م تكونت بصفة رسمية عام 1877م[2].

وإبتداءا من عام 1880م اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا وهو الأمر الذي دفع الكثير من المعمرين الى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم القطن والتبغ[3]، وقد استفاد المعمرون من القروض المالية الي قدمتها لهم المؤسسات المالية الخاصة قبل 1900م أكثر بكثير مما كانت تقدمه الدولة في إطار الاستيطان الرسمي.

وفي 31 مارس 1902م تم تعميم الفرق الزراعية على مستوى مقر كل عمالة، بحيث تصبح كل غرفة زراعية تتألف من ستة عشر عضو فرنسي منتخب وستة أعضاء جزائريين يعينهم الحاكم[4].

وبهذا ساعد الدعم المالي للفلاحة الجزائرية وتضاعف الانتاج الفلاحي من الحبوب في الجزائر الأمر الذي أنقذ فرنسا من الأزمات[5]. كمل لعبت البنوك الأجنبية دورا هاما في الاستيطان سواء في القروض التي تقدمها للمستوطنين والضمانات المالية أو في استنزافها أو ملكية بعضها للأرض والعقار والتسويق لمحاصيل الكروم والقطن والحبوب[6].

---

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 88.

[2] عبد الرحمان الرزاقي، **التجارة الجزائرية الخارجية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 23.

[3] عدة بن داهة،الاستيطان ...، المرجع السابق، ص 251.

[4] المرجع نفسه، ص ص 256-270.

[5] عميراوي احميده،أثار السياسة...، المرجع السابق، ص 42.

[6] عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان.....، المرجع السابق، ص 63.

وهناك بعض المؤسسات البنكية التي ساهمت في حصول الفلاحين لمساعدات منها[1]:

1- شبكة تعاونيات معاصر العنب وتصميم عشرة معاصر.

2- تعاوينة الخمور ذات الجودة العالية.

3- الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني.

وبهذا نستنتج مما سبق أن المؤسسات الزراعية التي أنشأتها فرنسا بهدف التنمية الزراعية ، وتوفير الخدمات الزراعية للفلاحين الجزائريين فإنها على عكس ذلك فقد وضعت عراقيل أمام الفلاحين الجزائريين بأساليبها البيروقراطية، وعرقلت كل قرض مالي استثماري من شأنه إخراج الفلاح الجزائري من دائرة الفقر والتخلف .

وخلاصة القول فإن هذه المؤسسات أنشئت بهدف السيطرة على القطاع الزراعي التقليدي- الجزائري- وإحتوائه جعله يدور في فلك القطاع الزراعي الاستعماري وخدماته[2].

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص263.

[2] المرجع نفسه ، ص 296.

الفصل الثاني:

زراعة الكروم وأثرها على النشاط الاستيطاني في الجزائر.

المبحث الأول: الكرمة أصلها ونشأتها.

المبحث الثاني: إدخال زراعة الكروم في الجزائر.

المبحث الثالث: توسع نطاق زراعة الكروم.

المبحث الرابع: نماذج عن زراعة الكروم.

المبحث الخامس:الأثار الاقتصادية والاجتماعية لزراعة الكروم.

1-أصل و نشأة الكرمة:

الكرمة هي نبات التوأمة المعمرة، والتي يمكن أن تبقى في وضعها لعشرات السنين، من40 إلى 60 في الحالة المتوسطة في الظروف العادية للزراعة، فهي تنتمي إلى أسرة كرمية "Ampélidacées "، فهي موجودة أساسا في المناطق المدارية والشبه المدارية في العالم، وكذلك في المناخات المعتدلة [1].

فالكرمة تقع على التوالي: في الأراضي الرطبة، المنطقة الجافة، وعلى سفوح التلال والجبال[2]، فكثافة الكرمة تختلف وفق المناطق، وهكذا في غرب متيجة لدينا كثافة عالية من الكروم الشرقية، عموما كثافة الكرمة تزيد مع ارتفاع (أقوى في السفوح) في السهل بشكل صحيح، ويتم جمع الكرمة إما مع الحمضيات والخضروات والأعلاف المروية، إمّا الحبوب أو المحاصيل الصناعية (التبغ ...الخ) والأعلاف المزروعة[3].والكرمة تتكيف مع مجموعة واسعة من التربة، ولكن تفضل التربة الطينية العميقة، مع بنية جيدة وغنية بالمواد العضوية، فيجب أن تكون درجة الحموضة 6,5°-7,5 ° ومنخفضة الملوحة، والمياه تقدر من 400 إلى 500 ملم، خلال فترة florsceisonnoiaison فهي حساسة جدا لنقص المياه[4].

[1]Allouani mohammed**, contribution à l'étude des causes de la disparition du patrimoine végétale locale à travers la viticulture**, université Tlemcen, 2010-2011, p14.

[2]Gérard blanc, la vigne dans l économie algérienne. Université de Montpellier, 1997, p258.

[3]Gérard blanc, op, cit, p295.

[4]Giulia meloni and johan swinnen, the Rise and fall of the world's largest wine , exporter and its institutional legacy, journal of wine, number1, 2014, p14.

لإنشاء مزارع كروم جيدة يجب تشجيع العمل التنموي ومراعاة تقنيات الزراعة والحراثة العقلانية واستخدام الأسمدة والري التي تضمن النمو المنتظم للكرمة، مع تجنب المناطق المعرضة لصقيع الربيع والبرد، حيث تعتبر هذه الظروف غير ملائمة ولاتتماشى مع زراعة الكروم فالهدف الرئيسي هو زيادة الانتاج باختبار الأراضي الخصبة (التلال) حيث سيكون النبيذ أكثر شيوعا وأعلى جودة مع تفادي الأراضي المعرضة لحوادث الجو فهي تساعد على وفرة والمثالية في المنتوج مع مراعاة مشكل النقل الذي يعد أكثر أهمية حيث تشترط أن تكون المسافة بين موقع الكرمة والمحطات أو الميناء قريبة[1] منذ العصور القديمة وشمال إفريقيا تنتج الخمور التي تم تصديرها إلى الأراضي المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فالشواهد تتفق على هذه النقطة، حيث تم العثور على آثار القديمة، أن الكرمة قد نمت عادة في البلدان التي تشكل اليوم تونس، الجزائر، المغرب[2].

فكثافة الكرمة هي إحدى القوى الاستعمارية المهمة، لأن محاصيلها تسمح بدفع اليد العاملة الأكثر تكفة من المحاصيل الأخرى، فاستعمار الكرمة هي عقيدة متجدرة في جميع العقول في الجزائر[3].

[1] Giulia meloni and johan swinnen, op, cit.p 400.

[2] Belhout mohamed tayeb**, les secteurs viticoles et vinicoles en Algérie marché interne et commerce international**, p33.

[3] H.isnard, op, cit, p2.

فلقد ساهمت العديد من الحضارات القديمة في إدخال أصناف العنب وتطور ثقافتها، فهي نتيجة سياسات زراعية متعاقبة[1].

أصناف العنب :

تقتصر زراعة الكروم وإنتاج الخضروات خاصة على الساحل ذلك لتسهيل تصديرها، وقد تعددت أصناف العنب ومنها:

-العنب الأبيض: adari يوجد في منطقة مستغانم وهو ينضج في النصف الأول من شهر أوت، وجد اهتمام كبير في منطقة مستغانم كما يوجد في الناطق الجبلية كمدية وبلاد القبائل وتلمسان[2]، ويعتبر العنب الأبيض من أجود الكروم العربية الجيدة الموجهة لتصدير[3].

-العنب الأحمر: يوجد في جميع المناطق القبائلية وفي المناطق الجبيلة "تلمسان" والمناطق التلية "مدية" لكن زراعته ليست بالسهلة حيث يتعرض إلى تعفن بسهولة وتتراوح مرحلة نضجه من 15 سبتمبر إلى 15 نوفمبر ، يمتاز بحجم كبير وذو نكهة ومذاق حلو[4].

-شاسلا chasselas: لديها عدد كبير من التغيرات الطبيعية، وهي مجموعة متوسطة الحجم، أسطوانية الشكل مقاومة وتمتاز باللون الأخضر الفاتح، ذات نكهة طيبة، لكنها تتعرض إلى البياض الدقيق والعفن الأبيض، وديدان العنب، تتمركز في المنطقة الجزائر العاصمة وينضج في الأيام الأولى من شهر جويلية[5].

[1]Allouani mohammed, op, cit, p12.

[2] ibid, p46

[3] (ch).Riviére, Léco, op cit, p394.

[4] Allouani mohammed, ibid, p47.

[5] (ch).Riviére, Léco, ibid, p396.

-الكاردينال le cardinal: العنب الوردي ينتشر على نطاق واسع في المناطق الساحلية من البلاد، يتطلب الأرض الرطبة والقوية جداً.

-مسقط هامبورغ muscat de hambourg: هي من المجموعات الكبيرة جداً، على شكل إسطواني مخروطي، ذات اللون أبيض مصفر الى الأصفر، سميكة ذات نكهة قليلة مع لون الأوراق الوردي الأرجواني والطويلة، فهي تتعرض للعفن بسهولة مع هجوم الديدان والعناكب، أما مرحلة النضج بعد حوالي أربع أسابيع من نوع شاسلا chasselas [1].

-مسقط الإسكندريةmuscat d'alescandrie: نشأت في مصر وذلك كما يوحي إسمها مخروطية ومجنحة الشكل، ذات اللون الأصفر المخضر باللون الذهبي، حلوة جداً، طويلة وسيقانها قوية وتوجد أشكال باللون الأسود لكن نادرة، ووجدت في إسبانيا في الآونة الأخيرة وتتواجد في مناطق ذات حرارة عالية حساسة للعفن وعرضت للحشرات كما أنها مقاومة للجفاف[2].

2-إدخال زراعة الكروم:

تكاد تكون الفلاحة المورد الطبيعي الوحيد، لسكان القطر الجزائري على الإطلاق، وتتكون الأرض الفلاحية بالمعنى الصحيح في القطر الجزائري، من نحو 20 مليون هكتار توزع هكذا[3]:

5000000 هـ تملكها الدولة.

4000000 هـ تملكها البلديات.

2500000 هـ يملكها المستعمرون، وهي أغنى الأرض وأخصبها.

8500000 هـ يملكها المسلمون، وأغلبها من الأرض الفقيرة الجدباء.

---

[1] Allouani mohammed, op cit, p44.

[2] Ibid, p45.

[3] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، للناشئة الإسلامية، الجزائر، 1948، ص49.

لم تكن انعكاسات السياسة الاستيطانية وخيمة على الأهالي في المجال السياسي فقط، لكن انعكاساتها مست حتى الجانب الاقتصادي، فاستيلاء المعمرين على الأراضي انجر عنه تدمير الاقتصاد الفلاحي لأنهم استولوا على أجود الأراضي وأحسن المراعي، وأبعدوا بذلك السكان الجزائريين نحو الأراضي القاحلة[1]، حيث كانت الزراعة بصفة عامة في يد المستعمرين، ووجهت السياسة الفلاحية لخدمة المصالح الاستعمارية، مسخرة في ذلك الثروات المتاحة، حيث استفادت الملكيات الزراعية الواقعة بحوزة كبار الملاك الأوروبيين، في المناطق الأكثر خصوبة من البلاد من تقنيات الاستثمار الحديثة، بينما جزئت معظم ملكيات المسلمين ونتج عنه تباين واضح بين مردود أراضيهم مقارنة بأراضي المستعمرين[2].

وانتقلت الزراعة في الجزائر من زراعة داخلية خاصة بالاكتفاء الذاتي إلى زراعة سوقية موجهة لما تحتاجه السوق الفرنسية، متجهة في ذلك للبحث عن الربح النقدي، الذي يمثل الحافز الأساسي لزيادة الإنتاج، في أي بلد رأسمالي كفرنسا، وعليه فقد عملت السلطة الفرنسية على زراعة الزراعات المختلفة التي لا تستهلك بالداخل، وإنما أغلبها موجهة للتصدير إلى السوق الفرنسية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة[3].

وساهمت عدة عوامل في تقدم القطاع الأوروبي مثل المؤسسات المالية، والتعاونيات المختلفة والشركات والنقابات الزراعية التي منحت خدمات كبيرة، لهذا القطاع في الإنتاج والتسويق[4]، ولقد وفرت التشريعات العقارية والقوانين الفرنسية الحماية للمستوطنين الأوروبيين، وشجعتهم على الاستقرار[5].

---

[1] محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ط1، ص47.

[2] توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838–1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2008-209، ص169.

[3] الحافظ ستهم، **التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص6.

[4] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص178.

[5] عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص188.

ولهذا وضع مخطط جديد للإنتاج الزراعي، يتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد[1]، المتمثل في سياسة زراعية قائمة على إدخال بعض المزروعات، على حساب الزراعة الأساسية المعيشية القائمة على الحبوب، مما أدى إلى تخريب القطاع الزراعي التقليدي، حيث سادت زراعة الكروم والحمضيات والزيتون إلى جانب بعض المحاصيل الصناعية (التبغ، الكتان، القطن والخروع)[2] .

ومنذ بداية الاحتلال لقيت زراعة الكروم دعما وتشجيعا من طرف الساسة الأوروبيين، ففي خطاب كلوزيل يكشف رسميا برنامج المتابعة في قوله: سوف أضع قدما بجرأة وبأن جميع الثقافات التي تثري الكولون لدينا يمكن أن تعالج وتستمر بنجاح في الجزائر[3].

كذلك بعد تعيين راندون حاكما عاما على الجزائر، اتخذ من استيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا لفرنسا، ففي عهده أصدر المراسيم والقرارات المتضمن تشجيعا أكبر للهجرة، وضمان البنيات السياسية لإقامة اقتصاد زراعي متين، يكون فيه التركيز على المزروعات الصناعية بالدرجة الأولى (التبغ، الحلفاء، القطن والكروم) التي تركزت زراعتها بشكل كبير في سهول متيجة، معسكر، تلمسان، عين تيموشنت، سيدي بلعباس، عنابة وغيرها[4]. حيث أصدرت فرنسا قانون 11 جانفي 1851 لتشجيع إنتاج الخمور الجزائرية وتصديره إلى فرنسا[5].

---

[1] توفيق المدني، جغرافية.....، المرجع السابق، ص59.

[2] بلقاسم ليلى، **المراكز الاستيطانية وتطورها في مدينة غليزان 1850–1900**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2012-2013، ص80.

[3] H –isnard, la **viticulture et la colonisation de l'Algérie**, **faculté des d'Aix en Provence**, Alger. 1948, p2.

[4] غربي الغالي، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، دار الهومة، الجزائر، ص201.

[5] حليمي عبد القادر، **جغرافية الجزائر الطبيعية البشرية الاقتصادية، مطبعة الإنشاء، دمشق.1968**.ص142.

وتشجيعا لإنتاج الكروم أقيم فيما بين 24 أفريل و2 أكتوبر 1864 معرضا للمنتجات الزراعية في وهران، منحت فيه ميداليات ذهبية وفضية ومبالغ مالية تقدر ب: 400 فرنك فرنسي لأحسن العارضين، وقد استمرت هذه المعارض تقام من حين لآخر[1].

تدعيما لذلك أنشأ النظام الكولونيالي في الجزائر مؤسسات اقتصادية ومالية، تعمل على نشر وتمركز المعمرين بالمناطق الفلاحية ذات المردود الجيدّ[2]، ومن بين هذه المؤسسات : بنك الجزائر، الشركة الجزائرية، القرض العقاري الفلاحي للجزائر، القرض الليوني، ومؤسسات القرض والصناديق الفلاحية، وهو الأمر الذي مكن بعض الكولون من توسيع أراضيهم المزروعة كروما إلى 1000 هـ للقضاء على المشكلات المعقدة التي كانت تعترضهم في الميدان الزراعي، فأنشئوا التعاضد والتعاون والنقابات وصناديق القرض والتأمين، وقد استفاد المعمرون من القروض المالية التي قدمتها لهم المؤسسات المالية قبل عام 1900 أكثر بكثير ممّا كانت تقدمه لهم الدولة في إطار الاستيطان الرسمي[3].

لقد تم تخصيص حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لغراسة الكروم المنتجة لعنب الخمور، مع العلم أن الجزائريين مسلمون ولا يستهلكون المشروبات الكحولية، وهذا قضى في ضواحي معسكر على زراعة الأرز حتى يفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم، وكذلك الأمر في شمال شرقي للجزائر حيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية لفائدة الكروم أيضا[4].

[1] عدة بن داهة ، الإستيطان ...، المرجع السابق، ص194.

[2] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص178.

[3] دليلة رحمون ، المرجع السابق، ص85.

[4] محمد العربي زبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1984، ص41.

وللعلم أن استقدام المهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر إثر الحرب، وفي أعقاب الخراب الذي حّل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا جرّاء" أزمة الفيلوكسيرا " (phyllocsséera) فيما بين (1875-1878)، اضطرت فرنسا إلى استيراد كميات كبيرة من الخمور من بلدان الحوض الأبيض المتوسط[1]، شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين المتضررين بالمرتبة الأولى عالميا في إنتاج الخمور، لهذا تدفق مهاجرون جدد على الجزائر من فرنسا، فضلا عن الهجرات الإسبانية بحيث ارتفع عدد الإسبان الوافدين من 71366 شخص سنة 1872 إلى 144530 شخص عام 1886، وإذا كان الإسبان والفرنسيون يقومون بالأعمال الدقيقة فإن الجزائريين يتولون عملية القطف[2].

إن هذه الأزمة أدّت إلى إفلاس عدة مؤسسات نذكر منها (debene) وبدأت السلطات الفرنسية تعمل على تجديد زراعة الكروم الفرنسية في مقاطعات جزائرية أخرى، وتمكنت الإدارة من حماية الكروم، واتخذت قرارات للحماية وانقسم على إثرها الفلاحون لزراعة الكروم[3]، فإنتاج النبيذ لم يكن يستهلكه 90% من السكان[4] والمساحة المخصصة له مثلت ثلثي 3/2 من المساحة الإجمالية في الجزائر[5].

[1] محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص157.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان....، المرجع السابق، ص195.

[3] أندري نوشي، المرجع السابق، ص157.

[4] قبايلي الهواري، **الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي**، دار كوكب العلوم، الجزائر، ط1 2012، ص32.

[5] Agéron charles robert, **histoire de l'Algérie contemporaire**,p494.

في سنة 1879 قدر دخل الهكتار الواحد من الكروم بأربعة آلاف فرنك مقابل 300 فرنك بالنسبة للهكتار الواحد من القمح خلال نفس السنة، وهذا ما يفسر جشع المعمرين الذين انهمكوا في توسيع المساحات المزروعة كروما على حساب الحبوب[1]، بعدما كان يمثل القمح 90 % من صادرات الجزائر[2].وعند فتح عصر صناعة النبيذ عام 1880[3]، الذي يمثل منعطفا حاسما في تاريخ إنشاء الكروم في الجزائر، وكانت طفرة حقيقية نتيجة تطور المساحات المخصصة لهذه الزراعة، وكذلك سمّحت بتطور عدد المصانع المنتجة للخمور[4]، ففي الجهات الغربية للوطن اشتهرت المدن الساحلية بهذا المنتوج منها: مستغانم، عين تموشنت ومعسكر، في الهضاب المشرفة على غريس بأنواعها المختلفة من الخمور البيضاء مثل: framanch التي تزيد درجة حموضتها عن 15°، فقد تسببت هذه الزراعة في تضاؤل إنتاج الحبوب والأرز في المنطقة الغربية[5].

فمثلا منطقة غليزان كان في توزيع المساحات كالتالي[6]:

غليزان: وقد بلغت المساحة المخصصة للزراعة 13059 هـ خصص منها 250 هـ تتراوح درجاته ما بين 10° إلى 12° بما فيه الكفاية.

-المطمر: من مساحة 1901 هـ خصصت 53 لزراعة الكروم.

-يلل: من مساحة 161787 هـ خصصت 225 هـ ذو إنتاجية وذو نوعية جيدة بدرجة ما بين 11° إلى 12°.

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص ص192-195.

[2] حسن بهلول، **القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976، ص119.

[3] H.isnard, op, cit.p2.

[4] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص179.

[5] عدة بن داهة،المرجع نفسه، ص486.

[6] بلقاسم ليلى، المرجع السابق، ص80.

-زمورة: من مساحة 174080 هـ خصصت 110 هـ لزراعة الكروم بدرجات مابين 12° إلى 13°.

-عين كارمان (وادرهيو): من مساحة 3401 هـ خصصت مساحة 50 هـ تمتاز الخمور بالجودة بدرجة 13° إلى 14°.

-عمي موسى: من مساحة 1423 هـ خصصت مساحة 25 هـ لزراعة الكروم، درجة الخمور من 10° إلى11°.

-سيدي امحمد بن علي: من مساحة 2745 هـ خصصت 300 هـ تنتج خمور من النوعية الممتازة بدرجة 12° إلى 13°.

-جديوية: من مساحة 5732 هـ خصصت 115 هـ، الخمور ذات نوعية ممتازة بدرجة 12° إلى 14° في حين خصت الحمادنة بمساحة 22 هـ.

كان للحصول على خمر جيّد كان لابد من توفير شروط محددة أهمها الصهاريج الخاصة بالعصر ودرجة حرارة معتدلة ولهذا تم إقامة خمس أنواع من الأحواض، أما الصهاريج قد بنيت بالإسمنت ونادرا ما يتم إضافة المعادن لها، وهي صهاريج مغلقة، وهناك أخرى مفتوحة أو بها فتوحات وغالبا ما كان يتم جني العنب بعد نضجه ليستخرج منه العصير ثم تضاف إليه بعض الأحماض لتعديل نسبة حموضته، كما يتم تزويد الأقبية بالآلات الخاصة، تسمح بمرور الهواء البارد ضمن درجات حرارة معتدلة تتراوح ما بين36° إلى 38°، أما في عملية التخمير فتتم إضافة بعض المركبات الكيماوية أهمها: "أندريد السلفوري"(andydride sulfureux)[1]. ولقد استمر هذا النمو رغم الأزمات التي سببها أمراض الكروم وكساد الخمور وانهيار الأسعار[2].

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص162.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص199.

3- توسع نطاق زراعة الكروم:

توسعت مع مرور الوقت زراعة الكروم التي حققت إنتاجا غزيرا لملائمة المناخ ووفرة المياه، ووفرت فرنسا غلافا ماليا معتبرا ارتبط بوادرها من منتوج الخمر الأوروبي[1]، وتحولت نطاقات إنتاج القمح في متيجة، وهران وعنابة إلى زراعة التبغ والكروم على وجه الخصوص، ونتيجة لتوسع النشاط الزراعي ازدادت حركة مصادرة الأراضي وتحويلها إلى المستوطنين ربيع 1853.

تحصلت شركة جنيف على مساحات هامة من الأراضي المحيطة بمدينة سطيف بالإقليم الشرقي فاقت مساحتها 20ألف هـ وفيها أنجزت الشركة ذاتها 11 قرية استيطانية عمرها مهاجرون سويسريون قدموا إلى سطيف، العلمة وعين أرنات[2]، وبهذا تشجع المعمرون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر بـ: 2036 هـ عام 1854.

وفي سنة 1860 أصبحت مساحتها في الجزائر 4632 هـ، تحتل فيها عمالة وهران مساحة تقدر بـ:2124 هـ بإنتاج بلغ 9926 هكل من الخمور 5703 قنطار من عنب المائدة وبعد ثلاث سنوات تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10273 هـ موزعة كالتالي: وهران 3351 هـ، الجزائر 4158 هـ، قسنطينة 2764 هـ[3].

وفي نفس السنة بلغت مساحة الكروم الجزائر 4632 هـ، تحتل فيها عمالة وهران مساحة تقدر بـ: 2124 هـ بإنتاج 9926 هكل من الخمور 5703 قنطار من عنب المائدة، ومن بعد ثلاث سنوات 1863 تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10273 هـ مزروعة كالتالي:

وهران 3351 هـ، الجزائر 4158 هـ، قسنطينة 2764 هـ.

[1] عباد صالح، المعمرون...، المرجع السابق، ص ص 23 -24.

[2] العربي الغالي، المرجع السابق، ص202.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص ص192-195.

وفي نفس السنة 1863 بلغ الإنتاج في عمالة وهران لوحدها 29834 هـ من الخمور 10379 قنطار من عنب المائدة[1].

فوافق تطور إنتاج الخمور زيادة المساحة المخصصة لزراعة الكروم من 20 ألف هـ عام 1878 لتصل إلى أكثر من 155000 هـ عام 1914[2].

شملت فترة 1877-1907 فترة تنفيذ زرع الكروم في الوقت الذي كانت فيه حركة التغيرات الطبيعية وعلى الرغم من استمرار الصعوبات العديدة، إلا أن القوانين والقرارات الإدارية لها طرق تقنية ذات توجه وهدف معين، حيث عرفت الكرمة في مرحلتها الأولى ارتفاع في الأراضي الكبيرة أو تطوير الأراضي غير المزروعة حيث وصلت المحاصيل إلى 24000 هـ في عام 1880، وفي الفترة الجديدة لوحظ النمو التالي[3]:

1880: 43000هـ 1890: 43000 هـ

1884: 56000هـ 1895: 56000 هـ

1886: 80000هـ 1901: 80000 هـ

وبدءا من عام 1880 توسعت مزارع الكرمة على نطاق واسع، وتكررت بسرعة واستبدل القمح المصّنع الرئيسي في الجزائر (1880-1900)، وزادت المساحة المزروعة بالكروم من 20000 هـ إلى 150000 هـ (انظر الملحق رقم 01).

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص193.

[2] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص179.

[3] Gérard blanc, op, cit, p125.

وجاء إنتاج النبيذ بسرعة بعد ذلك من حوالي 25000 هكل في عام 1854، وارتفع الإنتاج الجزائري إلى 200 ألف هكل في عام 1872 و400 ألف هكل في عام 1880 وبحلول عام 1900 وصل إنتاج الجزائري 5 ملايين هكل بحلول عام 1915 تضاعف إلى 10 ملايين هكل[1].

وطول فترة الاستعمار الفرنسي كان تطور زراعة الكروم يلبي حاجيات الاقتصاد فبرميل النبيذ بلغ أوجه في سنة 1939 في مساحة قدرت بتقريب 400000 هـ وإنتاج قدر بـ:17 مليون هكل مع تراجع قليل في إنتاج بقيمة 15 مليون هكل في مساحة قدرت 355 ألف هـ، فكل حجم النبيذ المنتج كان يستهلك من طرف السوق الفرنسية مع نهاية كل موسم حصاد، فلقد كان النبيذ الجزائري ينافس النبيذ الفرنسي (ذو درجة قليلة، ولون ضعيف، ودرجة حموضة عالية) النبيذ الجزائري كان يسمى" **النبيذ الطبي**"[2].

كروم العنب والنبيذ من 1860 إلى 1914: تطور الإمكانيات[3]: **الجدول رقم 01**:

السنة	المساحة(هـ)	الإنتاج (هكل)	المردودية (هـ/هكل)
1860	2000	-	9,4
1881	30482	288549	9,4
1914	180707	10124967	56

يمثل الجدول بداية زراعة الكروم مع زيادة كبيرة في المساحة والإنتاج والعوائد سنة 1881. هذه الفترة تزامنت مع تدمير مزارع الكروم الفرنسية من قبل نوع من قمل النباتات والطلب القوي على النبيذ[4].

[1] Allouani mohammed, op, cit, p36.
[2] Belhout mohamed tayeb, op, cit, p33.
[3] Ibid, p33.
[4] Ibid, p34.

الجدول رقم 02:

السنة	المساحة(هـ)	الإنتاج (هكل)	المردودية (هـ/هكل)
1925	201467	12366115	61,3
1939	398926	17879609	44,8

1925-1939 فترة زيادة قوية في المساحة وترتب على ذلك في زيادة الإنتاج في السوق المفتوحة[1].

الجدول رقم 03:

السنة	المساحة(هـ)	الإنتاج (هكل)	المردودية (هـ/هكل)
1940	391442	14036000	35
1944	350042	9262856	26
1947	328000	8300000	26

1940-1947 الفترة المقابلة للانحدار في الإنتاج والمساحة بسبب حظر المزارع سنة 1939(الإفراط)[2] .

[1] Belhout mohamed tayeb, op, cit, p34.
[2] ibid, p34.

وفي الحرب العالمية الأولى(1914-1918) انتشرت الفيلوكسيرا في الجزائر فجلبت الإغاثة من النبيذ الفرنسي الجزائري، فكانت 63 % من الكروم العنب كانت لا تزال مصابة في سنة (1910-1936) ومع ذلك كان تأثير على كروم العنب في الجزائر محدودا بسبب مزارعي النبيذ الذين استفادوا من التجربة الفرنسية في كيفية مكافحة المرض، حيث زادت الصادرات بسرعة في العشرينات وأوائل الثلاثينات، فالإنتاج تعافى حيث ارتفع من أدنى مستوى له وهو 5 ملايين هكتار في عام 1922 إلى 10 ملايين هكتار بحلول عام 1925، وعلى مدى العقد القادم تضاعف مرة أخرى لتصل إلى 20 مليون هكل سنة 1935(فلقد كان متوسط الإنتاج في الجزائر 30%إلى 40%) وهي نسبة أعلى ممّا كانت عليه فرنسا خلال هذه الفترة[1].

لقد بقيت الظروف الاقتصادية المتردية تشد الكولون والمؤسسات الرأسمالية، بعد انهيار الأسعار الكروم والحديد والفوسفات ومع استمرار الاستيطان وجدت الحكومة نفسها ملزمة لتهدئة الأوضاع.

أصر المستوطنون على حماية مصالحهم، فأسسوا النقابات الحرة لهم في الغرب الجزائري، كنقابة التجارة والصناعة لمدينة غليزان والأقاليم المجاورة لها في 4 مارس 1934، وتلاها إنشاء فيديرالية النقابات الفلاحية للقطاع الوهراني[2].

وأعطت السلطات الفرنسية رعاية كبيرة لدعم المحصول وتسهيل عملية تسويقه إرضاء لطموحات الكولون الذين سئموا من تدني أسعار منتوجاتهم طوال فترات الأزمة الاقتصادية العالمية، أخذ الانتعاش الاقتصادي يتقدم بخطوات ملموسة إلى الأمام واستفاد المعمرون من قروض الدعم الفلاحي سنة 1932 لإنجاز برامجهم، إذ تحصل المنتجون الأوروبيون على مبلغ 10,9 مليون فرنك في عين تموشنت و9,04 مليون فرنك في فرندة، و16,99 مليون فرنك في مستغانم، 43,45 مليون فرنك في معسكر، 20,35 مليون فرنك في غليزان، 7,76 مليون فرنك في سعيدة، و21,28 مليون فرنك

[1] Giulia meloni and johan swinnen, op, cit, p14.

[2] قنانش محمد، المرجع السابق، ص ص38-39.

في سيدي بلعباس، و23,81 مليون فرنك في تيارت، و20,14 مليون فرنك في تلمسان[1]، واستمر هذا النمو رغم الأزمات التي سببتها أمراض الكروم والكساد الخمور وانهيار الأسعار[2] .

ورغم اتخاذ فرنسا لإجراءات تعمل على الحدّ من الاستمرار في زيادة إنتاج الكروم، وتحويل هذه الإجراءات إلى قوانين منها: قانون 4 جويلية 1933، 6 جويلية 1933، 4 ديسمبر 1934، لكن الكولون لم يعتنوا بهذه القوانين، حيث فاق إنتاج الخمور في الجزائر إنتاجه في فرنسا، حيث أنتجت 131 شركة في فرنسا سنة 1932م، أقل من 250,000 هكل، بينما في الجزائر تمكنت 113 شركة من تسويق 2.087,000 هكل وابتداء من عام 1936 بدأ إنتاج الكروم في تراجع ليزداد تقهقرا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي شهدت ارتفاعا في درجات الحرارة، وتناقصا للأيدي العاملة[3]. (انظر الملحق رقم 02)

ورغم ذلك ظلت الخمور أولى صادرات بمعدل 16 مليون هكل سنويا لينخفض الإنتاج بعد ذلك طوال سنوات الحرب[4].(انظر الملحق رقم 03)

[1] قنانش محمد، المرجع السابق، ص40.

[2] سعيد بن عون، المرجع السابق، ص37.

[3] المرجع نفسه، ص37.

[4] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص32.

4- نماذج عن زراعة الكروم:

احتل الغرب الجزائري مقدمة في إنتاجه للكروم، ويعود ذلك الى وفرة الإمكانيات الطبيعية والبشرية والتاريخية، مماّ سمح لهذا الإقليم[1]، أن يتوفر حسب إحصائيات 60% من الأراضي صالحة للزراعة من مجموع المساحة الكلية، ما يعني أن المنطقة تتوفر على إمكانيات زراعية هامة[2].وهذا ما جعل الحكومة العامة تسعى لوضع مخططات استثمارية لتنمية المحاصيل التجارية في مختلف المناطق الجزائرية ومن بينها:

4-1 وهران:

تشجع الكولون على زراعة الكروم التي اصبحت تقدر 2.032هـ عام 1879، منها في عمالة وهران لوحدها1.020.39هـ، وفي سنة1860 بلغت مساحة تقدر ب2.124هـ بإنتاج بلغ 9.926هكل من الخمور و5.703 قنطار من عنب المائدة[3]، وتفوق عمالة وهران مساحة مقارنة مع البقية فالفترة الممتدة ما بين 1878 الى 1879 وصلت 630.020هـ، وانتقلت الى أكثر من 12.000عشر هكتار فقط سنة 1881، ثم أكثر من 22.000هـ سنة 1884، حوالي 44ألف في سنة 1887 واستمرت لتصل عند حدود 77 ألف هكتار سنة1907[4]، لتصبح من بعد 1929 حوالي 142.043هكتار[5].

يرجع هذا التطور الى تظافر عدة عوامل طبيعية وبشرية وعوامل سياسية وذلك من خلال رغبة الإدارة في إغراء الكولون للبقاء بشكل دائم في الجزائر، وتقديم الدعم لهم[6]، ومن خلال إقتراح البنوك الخاصة منح الكولون، قروضاً وهو الأمر الذي دفع بالمعمرين الى ممارسة زراعة ذات طابع التجاري كالكروم.

---

[1] قنانش محمد، المرجع السابق، ص 25.

[2] قراوي نادية ، المرجع السابق، ص23.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان.....، المرجع السابق، ص192.

[4] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص110.

[5] عدة بن داهة ، المرجع نفسه، ص194.

[6] خديجة بختاوي، المرجع نفسه، ص111.

وتشير بعض الكتابات أن كلا من "القرض الليوني" و"بنك الجزائر" قد فتح فروعاً له لتوظيف الأموال المودعة به في تنشيط هذه الزراعة[1].

تطورت زراعة الكروم بشكل كبير في قطاع الواهراني وأصبح التنافس على أشدّه بين الأوربيين والجزائريين، وهذا ما لاحظناه في بلدية "حاسي مماش" rivoli، حيث تبين إحصائيات سنة 1924 عدد المستثمرين على النحو الآتي[2]:

التوزيع	عدد الغارسين	المساحة المغروسة	الانتاج
أوروبيون	90	69 هـ	472 هكل
جزائريون	40	32هـ	140 هكل

كذلك إحصائيات عن بلدية "**بن سكران**" من 1924إلى 1927 وذلك في الجدول التالي[3]:

السنوات	1924	1925	1926	1927
المساحة المستغلة	258 هكل	296 هكل	408 هكل	431 هكل
الانتاج	8729 هكل	12782 هكل	11189 هكل	13658 هكل

ونستنتج مما سبق ارتفاع كميات انتاج الخمور خاصة لدي الاوروبيين.

[1] عدة بن داهة ،المرجع السابق،ص247,

[2] Dejardins (v), une colonie algricole revoli 1848,in revue S.G.A.O,1934, p141.

[3] Dejardins (v),op cit.p141.

ففي عام 1928 وجدت في عمالة وهران مائة وثلاثون بلدية تطغى فيها زراعة الكروم، وتتوزع فيها المساحات المزروعة كروماً بشكل التالي:

28 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروماً تتراوح بين 2000 حتى 5200هكتار.

23 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروماً تتراوح بين 1000 حتى 2000 هكتار.

34 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروماً تتراوح بين 500 حتى 1000 هكتار.

16 بلدية بحوزة كل منها مساحة تقل عن المائة هكتار.

وفي سنة 1929 بلغت المساحات المزروعة كروماً في عمالة وهران 142.043هكتار بإنتاج قدر ب:5.772.000 هكل[1].

ورغم هذا التطور الا أنه عرف ضائقة تجارية عرفت بأزمة الخمور التي هي مظهر من مظاهر الأزمة الدولية في القطاع الوهراني، حيث عرفت أسعار الخمور هبوطاً متتالياً من أكتوبر 1932 الى 1934 حيث عرفت أسعار الخمور في أحداث هزة مالية عنيفة مست مداخيل وأرباح الكولون[2].

انعكس هذا النمط الفلاحي على القطاع الوهراني الذي تحول إلى خزان طبيعي لإنتاج الكروم، وترجع عوامل هذا التوسع إلى الحوافز التي تمنحها الإدارة للمنتجين الأوروبيين[3].

وبعد هذه الأزمة أعطت السلطة الفرنسية رعاية كبيرة لدعم المحصول وتسهيل عملية تسويقه، بمنح القروض الفلاحية لتمويل مشاريعهم، وتجديد سكة الحديد، وتطور إنتاج الكروم وتحسنت المردودية حيث سجلت الأرقام 5.79 مليون هكل في وهران سنة 1934 و1935[4].

[1] عدة بن داهة، الاستيطان....، المرجع السابق، ص 201.

[2] محمد قنانش، المرجع السابق ،ص25.

[3] المرجع نفسه،ص24.

[4] محمد قنانش،المرجع السابق، ص ص 39-42.

ومثل هذه الإجراءات ساعدت الكولون على تطور هذه الزراعة، حيث بلغ توسع أقصاه في سنة 1938 في العمالة بإنتاج يقدر ب 15 حتى 20 مليون هكل[1].

2- منطقة سيدي بلعباس:

-تعتبر منطقة سيدي بلعباس إحدى المناطق التى تعرضت بشدة السياسة الاستيطانية الزراعية، حيث تواجدت بها أكبر كثافة سكانية أوروبية في الجزائر و بحث مستوطنوا هذه المنطقة عن نظام زراعي يمكن من خلاله الحصول على ثراء فتوصلوا إلى الاعتماد على منتجين: الحبوب والكروم[2].ولقد عرف هذا الأخير اهتمام من قبل المستوطنين في سنة1858 خاصة بمنطقة هو السيد "**باستيد**"bastide فقد وصلت مساحة الكرمة إلى 16 هكتار منها 04 هكتارات من نوعية "مُسْكَرَة" mouscara و12 هكتار bouragogne ونصف الأخر bordeaux وجمع في هذه السنة 20 هكل من النبيذ[3].وقد بدأ إحياء زراعة الكروم وبعثها في المناطق الداخلية نحو الأراضي الواسعة في كل من سيدي بلعباس، سعيدة وحتي واد الشلف[4].

فبدأت زراعة الكروم تتطور شيئاً فشيئاً فقد بلغت الخطوط المزروعة في المنطقة، ما بين 1854 و1859 كالتالي:

الكروم المزروعة في 1851 لا تنتج إلا سنة 1854 مساحتها 07 هـ و 50 آر.

الكروم المزروع في 1852 لا تنتج إلا سنة 1855 مساحتها 10 هـ و 10 آر.

الكروم المزروع في 1853 لا تنتج إلا سنة 1856 مساحتها 09 هـ و 25 آر.

[1] عدة بن داهة، الاستيطان....،المرجع السابق.ص257.

[2] حجازي مصطفى، الملرجع السابق،ص97.

[3] المرجع نفسه،ص101.

[4] خديجة بختاوي،المرجع السابق،ص109.

مجموع الكروم المزروعة في هذه الفترة 26 هـ و85 آر، أمّا عند الاهالي بلغت 1869 حوالي 0.50 هـ[1].

بدأ أعداد المستوطنين بالارتفاع خلال سنوات 1874-1889، مما أدى الى توسع زراعة الكروم بالجزائر، وتم تشييد ما يقارب من 107 قرية وتوزيع 176000 هـ في سهول "مكرة" و"الظهرة"[2].

تطورت مساحة الكروم في المنطقة حيث بلغت سنة 1900 ما يقدر بـ 12.902 هـ ثم 14.860هـ في سنة 1901 وأنتجت 356.000 هكل من الخمر، وأصبحت مساحتها تزداد على حساب الحبوب[3]، فهو المنتوج الوحيد الذي كان في كل مرة يرتفع من 2.81888 مليون هكتار ليصل 6.2 مليون هكتار سنة 1914 في مناطق الوسطى[4].

ولكن نظراً لتواضع نوعية الأراضي، ونقص التساقط جعل من مقاطعة سيدي بلعباس منطقة ذات مردود ضعيف، كما عرفت تراجع في المحصول سنة 1930 وهذا نتيجة هجمات عنيفة لمرض "**الميلديو**"**mildiou** (العفن)، إضافة الى المناخ حيث هبت رياح ساخنة وجافة (36° الى42°) أصابت الكروم، وفي سنة 1932 عرفت خسائر بسبب الصقيع وصلت الى 150.000 هكل من الخمور مست معظم مناطق الكبرى بالخصوص : سيدي خالد سيدي علي بوسيدي، مكرة. ففي سنة 1933 وصل سعر الخمر في منطقة الغرب يباع ب 05 فرنك للدرجة مقابل 100 فرنك للقنطار[5].

[1] مصطفى حجازي ، المرجع السابق،101.

[2] محمد مجاود، **الملتقى الوطني حول تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1954**،مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،ص118.

[3] مصطفى حجازي، المرجع نفسه،ص101.

[4] بوعلام نجادة، المرجع السابق، ص61.

[5] مصطفى حجازي ، المرجع السابق، ص104.

وعليه قررت وزارة الفلاحة بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية لإدارة الكروم سنة 1931 لترخيص بسقي الكروم في المقاطعات التالية: سيدي لحسن، بلقايد بلعربي، سيدي بلعباس...الخ. ومنه ارتفع مردود الكروم ما بين 30 و 35 قنطار من العنب في المنحدرات، وفي السهول 80 الى 100 قنطار وبهذا عرف الكروم تراجع مع نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب العوامل السابقة الذكر فقد خسرت أكثر من 50.000 هكتار[1]، وبالتالي عجزت المنطقة على تحقيق رغبة المستوطنين.

3-منطقة معسكر:

عرفت مدينة معسكر زراعة الكروم إبتداءاً من سنة 1849، ومع سنة 1851 بدأت زراعة الحبوب والتبغ والكروم والزيتون تنشط بضواحي معسكر، بحيث تم بيع 10.000 قنطار من الحبوب ن وشهدت الفترة الممتدة بين (1859-1866) تطور فعلياً لممارسة التجارة الزراعية على اختلاف أنواعها (الحبوب، بقوليات، خضر، محاصيل تجارية كالقطن والزيتون، التبغ..) وتعتجر مدينة معسكر زراعية بالدرجة الأولى نظرا لارتباط سكانها أساساً بالنشاط الزراعي[2].

اشتهرت هضاب معسكر المشرفة على سهل غريس بأنواع الكروم الخاصة بالخمور وكانت تكسو جميع التلال الغربية والشمالية التي يزيد ارتفاعها عن 600م عن سطح البحر[3]، فالكروم كان الحافز الأول للمشروع الاستعماري ،والتي اشتهرت بها منطقة معسكر، فقد بلغ إنتاجها من الخمور 11306 هكل سنة 1954، بمردود يقدر ب 48.37 هكل في الهكتار الواحد ضمن مساحة إجمالية قدرها 26600 هـ، من اجود الأراضي وأخصبها ومعظمها يمتلكها الاوروبيون[4].

[1] مصطفى حجازي ، المرجع السابق، ص106.

[2] عدة بن داهة ، معسكر ...، المرجع السابق.ص14-15.

[3] عدة بن داهة ، الاستيطان...،المرجع السابق،ص201.

[4] عدة بن داهة، المرجع نفسه،ص14.

اشتهرت دوائر معسكر كذلك بهذا المنتوج، حيث عرفت دائرة سيق بالزيتون ودائرتي غريس وتغنيف بالخضر والفواكه، أما باقي الدوائر نشط بها زراعة الكروم التي شجعها الاستعمار الفرنسي. وللعلم فإن معاصر الخمور والزيتون بالدوائر كان يحركها المعمرون ومعظمها كان يوجد بوسط الحقول الزراعية، كما أنشئت نقابات وتعاونيات لتدعم مصالح المعمرون الى إنشائها بمدينة معسكر في 20 ديسمبر 1895، والتي تضم عند نشأتها 93 مزارعاً للكروم، ويندرج تحت هذه الجمعية مؤسسات ومن بينها

وللعلم فإن معاصر الخمور والزيتون بالدوائر كان يحركها المعمرون ومعظمها كان يوجد بوسط الحقول الزراعية، كما أنشئت نقابات وتعاونيات لتدعم مصالح المعمرون الى إنشائها بمدينة معسكر في 20 ديسمبر 1895، والتي تضم عند نشأتها 93 مزارعاً للكروم، ويندرج تحت هذه الجمعية مؤسسات ومن بينها:

جمعية التعاونيات الفلاحية لناحية معسكر.

تعاونية الخمور ذات الجودة العالية بمعسكر.(لتسويق الخمور).

نقابة الخمور ذات الجودة العالية (v.d.q.s) بمعسكر.[1]

وللعلم أن نظرا لاعتبارات الاقتصادية محضة، وبالنظر لجودة خمور معسكر، فإن الكولون تمكن في ظرف ثماني سنوات من إنشاء أزيد من عشرة تعاونية بها خمور معسكر 1924[2].

ويتم ترجيح الكولون لزراعة الكروم عنب الخمور وتطوير وإكثار من مؤسسات الزراعية المتخصصة، إشارة واضحة لرغبتهم في إنشاء قاعدة اقتصادية زراعية على تحول أسريائهم الى شركاء سياسيين أقوياء في اتخاذ القرارات [3].

[1] عدة بن داهة ،الاستيطان....،الملرجع السابق،ص267.

[2] المرجع نفسه،ص267.

[3] عدة بن داهة ،معسكر....، المرجع السابق،ص268.

5- الأثار الاقتصادية والاجتماعية لزراعة الكروم:

5-1 الانعكاسات على المجتمع الجزائري:

عملت السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر وفق استراتجية مدروسة هدفها غرس بإبقاء الكيان الاستيطاني، فخلفت مناهج وأدوات ووسائل من أجل تحقيق جملة من الأبعاد، فصاغت لذلك شروط قانونية ومادية، لإضفاء الصبغة الشرعية لهذا الوجود، هدفها تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري لتعطي فيها الأولوية للأقلية الأوروبية بهدف شد المستوطنين للأرض وفق اقتصاد قائم على دمج الكيان الجزائري مما أحدث القطيعة داخل الكيان الذاتي، كنتيجة حتمية للتغلغل الرأسمالي الفرنسي والأوروبي والموجه لخدمة السوق الأوروبية[1].

حقيقة أن الاستعمار استطاع إلى حد ما أن يمزق وحدة الصف الجزائري، ويحدث تفككا اجتماعيا واقتصاديا وفي بعض الجهات فراغا إداريا، لكنه لم يتمكن من إذابة الشخصية الجزائرية بفعل أنه لم يكن للجزائريين رغبة في امتصاص الثقافة الفرنسية[2].

لقد أثرت السياسة الاقتصادية المجحفة على الجزائريين وجعلت منهم بعدما كانوا ملاك يتحولون الى طبقة تابعة مهمشة تسيطر عليهم الأقلية الأوروبية [3]، فأصبحت البلاد موطن للأجانب ينعمون بخيراتها وثرواتها بينما يتخبط أبناؤها في ظلمات الفقر والجهل ويهلكون بكل الألفات والأمراض[4]، فاضطرتهم الى الانتقال إلى المناطق الجبلية والصحراوية التي كان عليهم بذل جهود كبيرة من أجل إعدادهم للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم وبقائهم على قيد الحياة[5].

[1] موقع الالكتروني تاريخ الشعب الجزائري ، يوم 4ماي 2017، ساعة 14:00.

[2] عميراوي احميده، الجوانب.....،المرجع السابق، ص63.

[3] وفاء عيفة، السياسة الاستعمارية الاقتصادية ....،المرجع السابق، ص82.

[4] عمار هلال، المرجع السابق، ص87.

[5] مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص93.

مما أدى ببعض الجزائريين إلى الهروب من الواقع المعاش والهجرة بحثا عن فرص أخرى للعيش. وكان هدف الفرنسين من ذلك هو ضرب الجزائريين في الصميم ودفعهم لمغادرة وطنهم وهذا ما سيفسح المجال أمام استغلال ثروات الوطن الجزائري[1].

لم يكن هذا السبب الاقتصادي الوحيد الذي دفع بالجزائريين الى الهجرة، فقد كانت السياسة الضريبية الشرسة المطبقة على الجزائريين هي الأخرى دافعا آخر للهجرة وهروبهم من الأعباء المالية المسلطة عليهم، فالسياسة الضريبية التي طبقتها الإدارة الفرنسية على الجزائريين لم يكن لها مثيل في تاريخ الشعوب والأمم[2]، في حين تحولت الجزائر ككل الى حقل تجارب لاسيما في المجال الزراعي وغدت على حد قول اجيرون "مكان توظيف أو مضاربة أكثر منها جبهة رواد فالمستوطنون لم يرسخوا أقدامهم فيها كلياً قط، فكانت الزراعة في نظرهم مشروعاً أكثر منه نمط عيش"[3]، فلقد وجه الاقتصاد الجزائري حسب متطلبات السوق الخارجية مما ادى الى تفشي بطالة في صفوف الجزائريين[4]، وما تجدر الإشارة اليه هنا أنه كل هذه الانجازات كانت تصب في صالح الكولون، وبنيت على كاهل الجزائريين وبأموالهم[5]، وتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوروبيين من جهة ولتزويد الفلاحين بما يحتاجون اليه لتحسين منتوجاتهم ولتنمية طاقاتهم من جهة أخرى، أما سكان الريف من الجزائريين وهم الأغلبية فإنهم كانوا يحيون حياة ضنكاء، يكتفون بالخبز والماء وإرتداء الثياب الرثة في غالب الأحيان[6].

[1] عمار هلال، المرجع السابق، ص28.

[2] وفاء العيفة، المرجع السابق، ص 83-84.

[3] توفيق صالح، المرجع السابق، ص82.

[4] توفيق صالح، المرجع نفسه، ص83.

[5] عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي....، المرجع السابق، ص186.

[6] محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية .....، المرجع السابق، ص42

لقد حرم الفلاح الجزائري من كل وسائل التطور والدعم فقد تخلت المؤسسات المالية والإدارية عن واجباتها اتجاه المزارع الجزائري الذي ترك لوحده في ميدان العمل الزراعي الذي يحتاج أكثر من غيره الى مد يد المساعدة مما دفع بالمزارعين الجزائريين الى مستويات الفقر المدقع، ولم يكن مجرد صدفة إن يتحول أكثر من 50% من المزارعين الجزائريين إلى عمال زراعين[1]. ويمكن تحديد نوع المحاصيل الزراعية والغلال التي كان قطاع المستوطنين الفرنسين ينتجها، إذ تركز إنتاج هذا القطاع على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور ومعظم إنتاجه الى الأسواق الفرنسية[2].

هذا ما انعكس سلباً على الجزائريين خاصة الاجتماعية من خلال تفشي عادات وسلوكيات غريبة على المجتمع الجزائري المحافظ التقليدي، بما يتنافى والدين الإسلامي، إلى جانب تناقص إنتاج الحبوب وانتشار الفقر في ظل تنامى ثروة الكروم وطبقة الموالية من الجزائريين، مما كرس نوعا من اللاعدالة[3].

تميزت هذه الزراعة بانتشارها في كافة القطر الجزائري، وبمحاربة الجزائريين لها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تميزت بعدم الاستقرار[4]. فتعرض هذا المحصول على اصطدام بمعارضة الأمير عبد القادر الذي كان مسموع الكلمة ونافذ الرأي، وينظر بعيين السخط والغضب وعدم الرضى بالكولون الذين جلبوا زراعة الكروم إلى الجزائر لاعتبارها منتجة للخمور التي حرم الدين الإسلامي شربها، فأعطى أمر لإتباعه باقتلاع جذورها ليلاً، فلبى الجزائريون دعوة الأمير لاجتثاثها مع قدوم الظلام[5]، إضافة الى ذلك تعرضت المنشآت الاقتصادية للمعمرين في الهضاب العليا الغربية إلى تخريبات وإتلافات[6].

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 226.

[2] المرجع نفسه ، ص225.

[3] توفيق صالح، المرجع السابق ، ص85.

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص185.

[5] عدة بن داهة، الاستيطان .....، المرجع السابق، ص190.

[6] ابراهيم المياسي، توسع الاستعمار الفرنسي...، المرجع السابق، ص135.

وقد عبر الأستاذ "بن يمين ستورا" عما آل اليه الوضع جراء انتشار الكروم بقوله "لقد تصَدت الكروم للقمح والماشية وللغابة وللنخيل، ولوَثت المجاري المائية التي ترمى فيها الفضلات الناتجة عن صناعة الكروم"[1].

تحولت بلادنا جراء ذلك الى مستعمرة استيطانية استثمارية ينعم فيها الغرباء الناهبون العنصريون بجميع الخيرات ويهلك أبناؤها بكل الألفات، ما جعلها بحق الجنة للأوروبيين وجحيماً للجزائريين[2].

مما استفحلت البطالة التي طالت 220.000 من جملة 320.000 جزائري في سن العمل منتصف القرن العشرين أي نسبة تفوق 65%، وانخفضت الملكيات الزراعية عام 1883 إلى 8.18840 هـ، وعام 1903 إلى 5791255 هـ، وشمل 29% خلال 20 سنة، وتعرض الأهالي لنكبات ومصاعب قاسية في أعوام 1868،1897 ،1867 فانتشرت بينهم الأمراض والأوبئة المعدية كالكوليرا والتيفوس وهجمت عليهم أمواج الجراد ودَاومهم القحط والجفاف[3].

وقد ترتب عن هذه السياسة الاستعمارية الزراعية:

- انكماش مساحات الحبوب التي يعتمد عليها الجزائريون من 2571892 عام 1876، على سبيل المثال إلى 1967995 هـ، وبالتالي صعب عليهم تدمير المواد التنموية الأساسية.

- اتساع رقعة الزراعات التجارية التصديرية، وتحول الجزائر إلى إحدى كبار الدول المنتجة والمصدرة للخمور في العالم، وارتباط الزراعة الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي إنتاجاً وتصديراً.

[1] عدة بن داهة، الاستيطان .....،المرجع السابق، ص200.

[2] مليكة طاعة، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1914)**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس،جامعة ابن خلدون 2008-2009، ص56.

[3] مليكة طاعة، المرجع نفسه، ص ص50-57.

– بروز قطاعين زراعين أحدهما تقليدي ضعيف يشرف عليه الجزائريين من المناطق الداخلية الفقيرة والثاني حديث متطور يراقبه المستوطنون في الجهات الساحلية والتلية الخصبة الغنية[1].

فإن رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر كانت أحد العوامل وراء استحواذها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروماً يحول عنبها الى نبيذ[2]، وأدت هذه السياسة الكولونيالية إلى جعل المجتمع الجزائري يعيش أوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية فكانت الجزائر مرتعاً لصعوبات لا حلول لها[3].

5-2 نتائجها على الأوروبيين:

إن مظاهر أي اقتصاد استعماري يعتمد أساساً على استنزاف المستثمر لثروات وخيرات المستعْمَرة وتصدير مواردها بكميات هائلة وبأسعار زهيدة لتعود بعد ذلك كسلع مصنعة ونصف مصنعة وبأسعار مضاعفة، وهذا النظام كان مسؤولاً عن بروز شريحة طفيلية استفادت من هذا الوضع، وهي" المعمرة التقليدية" la colonat traditionnel التي سيطرت على القطاع الزراعي والنجمي، المتحاتفة مع الرأسمال الفرنسي المستفيد من هذا الواقع دون إخلاء بشروط هذا التحالف المصلحي، المتمثل في التعهد بعدم تشجيع أو خلق أية محاولة للتصنيع في المستعمرة التى قد تكون منافسة للصناعة الفرنسية[4]، وقد أدى هذا الإزدهار الكبير الذي عرفته الزراعة الى غضب الأوساط الفلاحية المختصة خاصة في زراعة الكروم فرنسا، فبدأت تفكر في وضع حدّ للكروم الجزائرية من خلال إعطاء حد أقصى للخمور في مجال التصدير أو إحداث حقوق تعويضية[5].

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص255.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان ....،المرجع السابق، ص188.

[3] مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص92.

[4] قبايلي الهواري، المرجع السابق ، ص 27.

[5] محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص 161.

شكلت زراعة الكروم أهم المداخيل المالية في المجال الزراعي فقد قدرت نسبة صادراتها ب 41% في سنة 1927، أما من ناحية الاقتصادية فانا نلاحظ انتشار مجموعة من المصانع المكملة لبعضها، وهذا ما أدى إلى توفير مناصب شغل للأوربيين، بحيث كانت توظف حوالي 300 إلى 400 عامل حسب الإحصاء الرسمي الفرنسي كما أنها ساعدت على تحريك السوق المالي وزودته ب 3 مليار فرنك، وساهمت الضرائب في إدخال 83 فرنك الفرنسية [1]، ويعني ذلك أن يدا حرة قد أعطت إلى الكولون لكي يدبروا كل الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر، ومنحهم سلطة كاملة على الأهالي وبذلك أصبح الأوروبيون أصحاب الحق والعقد، قابضين على زمام الحكم بيد من حديد، فشيدوا نظام اجتماعي جديد وصارت السيادة لهم والعبودية للأهالي، واستأثروا بجميع الحقوق واستولوا على الوظائف المهنية والحرة، وبذلك أصبحت وضعية الأوروبيين ممتازة وقوية[2].

فالمعمرون لم يكونوا يهدفون لغير الإثراء بأي طريقة كانت لأجل ذلك ركزوا مجهوداتهم على استنزاف الثروات وتسخير الأرض بدون حساب، كمّا أنهم لم يهتموا باستصلاح أراضي البور أو أراضي الموات الممتدة على ملايين الهكتارات جنوب التل شرقاً وغرباً[3].

فزراعة الكروم كانت من الزراعات المهيمنة على الإنتاج الاستعماري وساهمت بقدر كبير في انتعاش اقتصاده، وغطت العجز المسجل في القطاعات الأخرى، حتى سنة 1933 حيث عرفت أولى أزماتها بعدما هبطت الأسعار إلى 94 فرنك للهكتولتر سنة 1934، وأحدثت هذه الأزمة ضرر على الأوروبيين ممّا أدى برئيس لجنة الاستعمار والقروض الزراعية إلى القول: "يمكننا أن نقول أن الزراعة الجزائرية تمر بأزمة خطيرة تهدد كل إنجازات الاستعمار...فكل منتجات الأرض من حبوب، خمور، زيتون...، انهارت مؤشراتها "مما انعكس سلباً على الميزان التجاري[4].

[1] خديجة بختاوي ، المرجع السابق ، ص162.

[2] ابو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ....، المرجع السابق ، ج2 ، ص83.

[3] محمد العربي الزبيري ، الملرجع السابق ، ص 40.

[4] قبايلي الهواري، المرجع السابق ، ص29.

لقد تسببت أزمة الخمور في إحداث هزة مالية عنيفة مست مداخيل وأرباح الكولون، تعرضت بعضهم للخسارة و الإفلاس وأرغم البعض الأخر على ترك الأراضي وتوجه نحو المدن لتحول استثماراتهم نحو قطاعي: الصناعة والتجارة، وقد نتج عن مغادرة لاسترجاع أراضيهم فيما بعد[1].

ومن خلال ماسبق يتضح لنا أن الدور الكبير التي لعبتها الخمور الجزائرية في الاقتصاد الفرنسي هو ما جعل السلطات في فرنسا غير مبالية وعاجزة عن تقليل أو الحد من دخول الخمور الجزائرية إلى السوق الفرنسية أو تنظيم زراعتها بالجزائر، خاصة وأنها لعبت دورا هاما في تحريك العملية التجارية بين الجزائر وفرنسا[2].

[1] قنانش محمد، المرجع السابق ، ص25.

[2] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق، ص 96.

خاتمة

خاتمة

خاتمة:

نستنتج من خلال دراستنا لموضوع الاستيطان الأوروبي في الجزائر ودور زراعة الكروم في تشجيع الحركة الاستيطانية،ومن خلال التطورات التي عقبت الإحتلال أن فرنسا كانت لها نوايا مبنية على الإستغلال الجزائر، وقد تجلى ذلك من خلال إغتصابها لأجود الأراضي تربة وأحسنها موقعاً ثم توزيعها لفائدة أشخاص تم استقدامهم من فرنسا و أوروبا لغرض ربطهم بها، وهو الأمر الذي أدى إلى تغيرات عميقة في البنية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، حيث شيدت مئات المراكز الإستيطانية لإستقبال وإيواء آلاف المهاجرين الأوروبيين، كما ركزت الإدارة الاستعمارية منذ المراحل الأولى على الاستيطان كدعامة أساسية لسياستها الزراعية وبذلك تحوّلت إلى مستعمرة لإستغلال الزراعي يستفيد منها الأوروبين بصفة خاصة، ما نتج عنه إبعاد العنصر الأهلي عن المجال التسيير العقاري.

استعملت الإدارة الفرنسية شتى الطرق والآليات ومن أجل الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي ودعمت حركتها الأولى من خلال الخطابات التي قدمها الحكام الذين تداولوا على السلطة والحكم سواء العسكرين أو المدنين.

وتوجهت إدارة الجمهورية الثانية عند إزاحة النظام الملكي عن الحكم إلى استعمار جديد وهو الإستعمار المدني لإمتصاص غضب الفرنسيين مع المحافظة على الأسس الأولى التي وضعها بيجو في هذه المرحلة فشهدت الجزائر هجمة شرسة تمثلت في العدد الهائل من المهاجرين 1848، وبقى الوضع على حاله حتى مجيئ الإمبراطورية الثانية واستمرت بنفس النسق، وبحلول 1860 تناقص بناء المراكز الإستيطانية وتوجه نابليون نحو المملكة العربية ومحاولة تثبيت أراضي في يد أصحابها مع الإقرار بملكيتها الفردية بموجب قانون سيناتوس كونسيلت، وهكذا استطاعت الإدارة الفرنسية أن تضرب الترابط الإجتماعي لتسهل عليهم الإستيلاء على الأراضي بمصادرتها أو شرائها.

إن السياسة العقارية الفرنسية التي تجلت في إنتزاع ملكية الجزائريين من خلال سلسلة من القوانين والقرارات الصادرة من طرف الإدارة الإستعمارية، يتضح أنها مرتبطة إرتباط قوي بالأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، كمّا أن البنية العقارية منذ قانون 1863 تبعا لقوانين الأخرى وضعت بين أيدي

خاتمة

الكولون المجال للحصول على المزيد من الأراضي التي عند طريقها كسب صبغة شرعية قانونية لإستحواذ على الاراضي الجزائرية.

وكما يبدو لنا أن مدّ شبكة الطرق والمواصلات وما اتبعها من وسائل وتقنيات حديثة هي في ذاتها أهمية قصوى في الدفع بعجلة الاستيطان خطوات إلى الأمام بالنظر لما ستؤدي إليه من نتائج إستراتيجية جديدة على مستقبل الكولون في الجزائر، و مع توفير الخدمات الزراعية للفلاحين الجزائريين كالمؤسسات الزراعية المتخصصة لغايات التنمية الزراعية، والسيطرة على القطاع التقليدي وإحتوائه جعله يدور في فلك القطاع الزراعي الاستعماري.

لقد أفرزت هذه السلسلة من القرارات نتائج ايجابية على المعمرين كتحسين المستوى المعيشي وتوسع أملاكهم ودخولهم مجالس القرار، عكس الجزائريين الذين عانوا من الأمرين مادياً مانقص في الرزق ومعنوياً كالحنين إلى أرض الوطن.

إن اتخاذ أرض الجزائر حقلا للتجارب الزراعية المختلفة من خلال إدخال محاصيل تجارية أهمها الكروم أوضح نجاح الاقتصاد الفرنسي، ولقيت هذه الزراعة دعماً وتشجيعاً، لتفسح المجال أمام توسع الاستثمار الأجنبي. وتحول بذلك الاقتصاد الجزائري الذي كان اقتصادا زراعياً حرفياً، يهدف إلى إشباع حاجات المنتجين بشكل مباشر إلى إقتصاد يعيش على هامش الإقتصاد الرأسمالي الإستعماري.

وتطورت زراعة الكروم وأصبحت الجزائر من أكبر مصدري الخمور في العالم، فقد سيطرت هذه الزراعة سيطرة شبه تامة على الإقتصاد الجزائري، وجعلت الجزائر سوق تجاري وأعطت دفعة قوية للإقتصاد الفرنسي، كما تطورت صناعة الخمور الجزائرية وأصبحت تقارن بأحسن الصناعات الأوروبية، مما جعلها من أهم المبيعات الجزائرية إلى الخارج، وساهمت وبشكل كبير في تحريك العملية التجارية بين الجزائر وفرنسا.

خاتمة

ومع تطور الملحوظ لهذه الزراعة فقد شجعت على إستقطاب عدد كبير من المهاجرين وسارعت في انشاء مراكز استيطانية جديدة، وبالتالي استحواذهم على أراضي الجزائريين مع إضفاء الصبغة الشرعية لهذا الكيان.

ونستخلص أن السياسة الاقتصادية قد أثرت سلبا على الجزائريين من خلال تفشي عادات وسلوكيات غريبة على المجتمع الجزائري المحافظ التقليدي وانتشار الفقر والبطالة، أما المجتمع الأوروبي فلقد انعكست عليه بالخيرات بحيث ساهمت بقدر كبير في انتعاش اقتصاده بكونها ثروة حقيقية للجزائر الأوروبية.

الملاحق

الملحق رقم 01:

محصول النبيذ في فرنسا والجزائر (1860– 1960)(هـ/هكل)

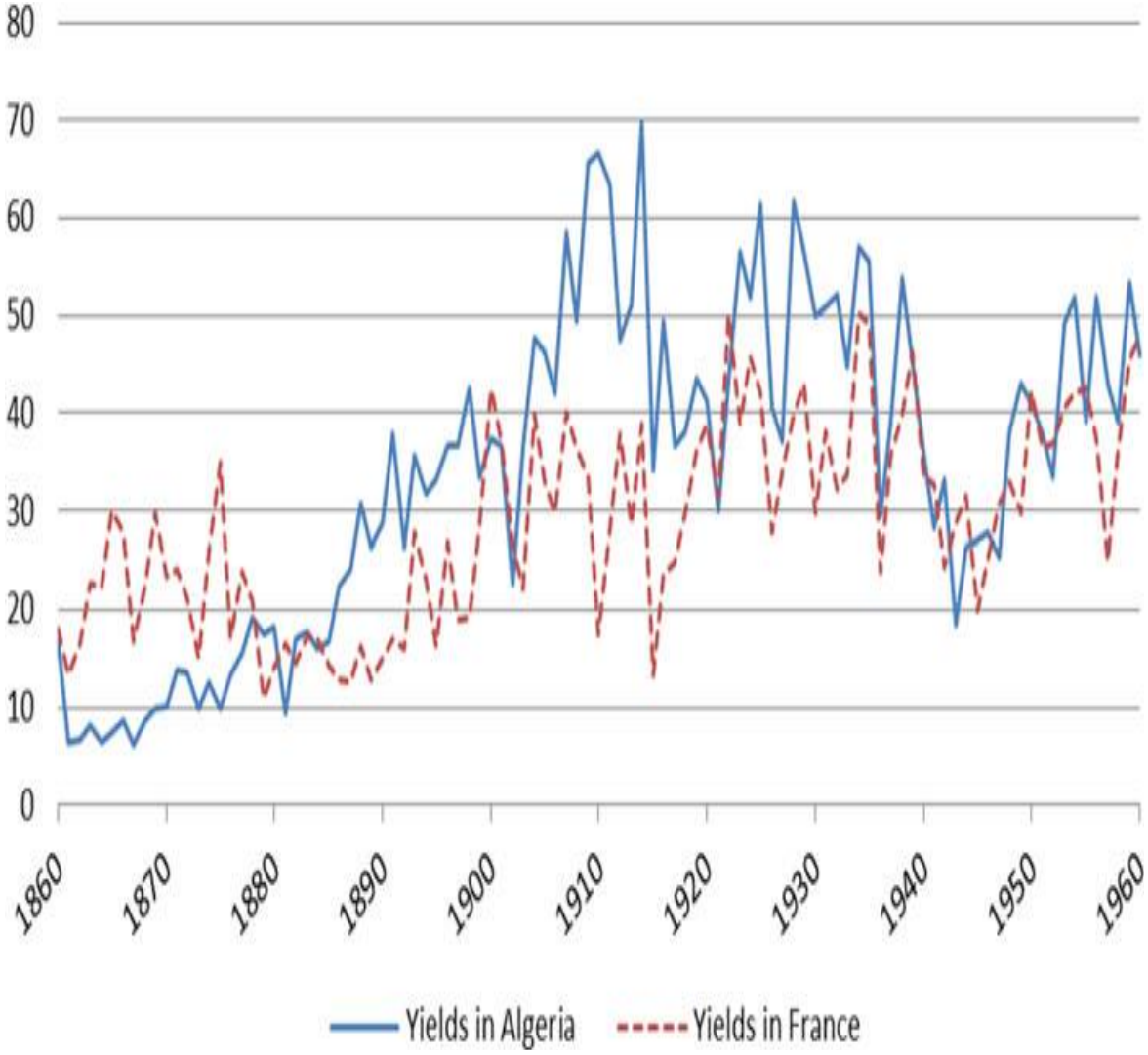

(المحصول الفرنسي) (المحصول الجزائري)

المصدر : Giulia melonu and johan swinnen, op cit,p36

الملحق رقم 02:

الواردات الفرنسية من الخمور السائبة من قبل الدول المصدرة الرئيسية (مليون هكل)

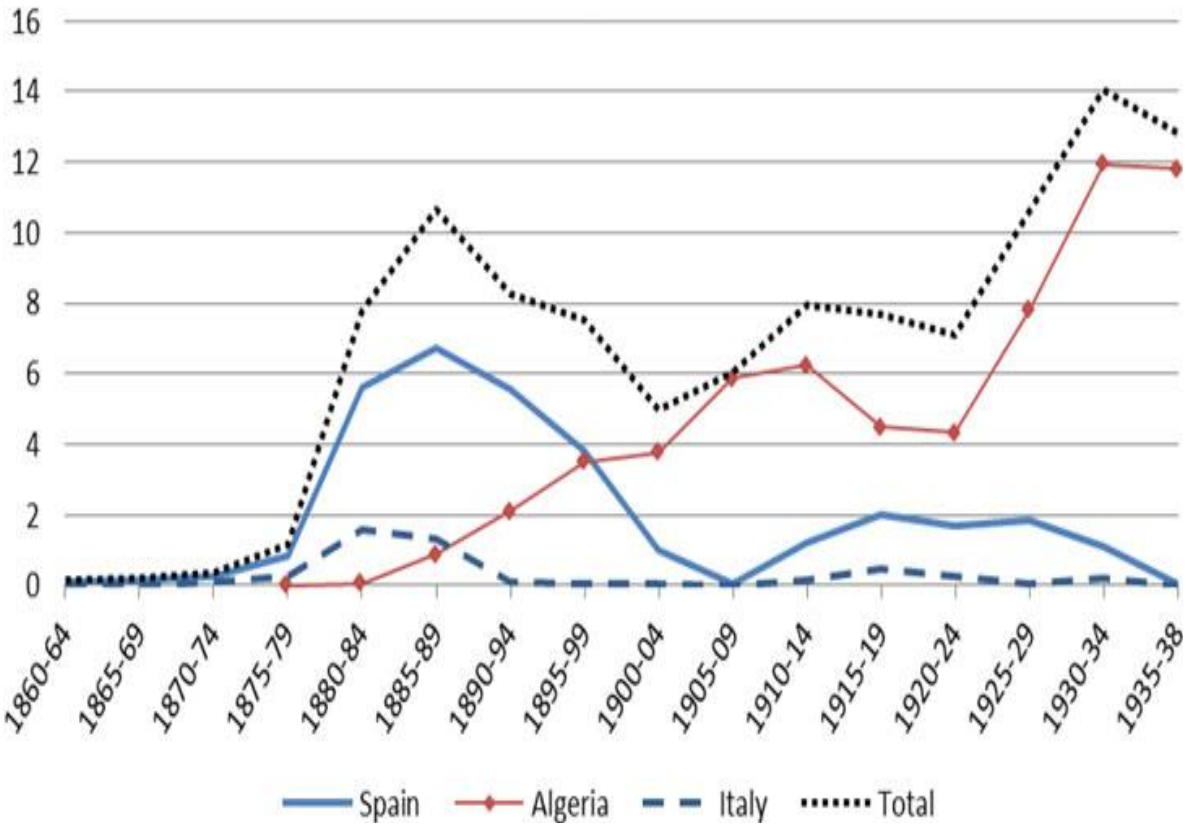

المصدر: Giulia melonu and johan swinnen, op cit , p36

الملحق رقم 03:

منطقة الكروم الجزائرية المزروعة وقوة اليد العاملة (1860–1960)

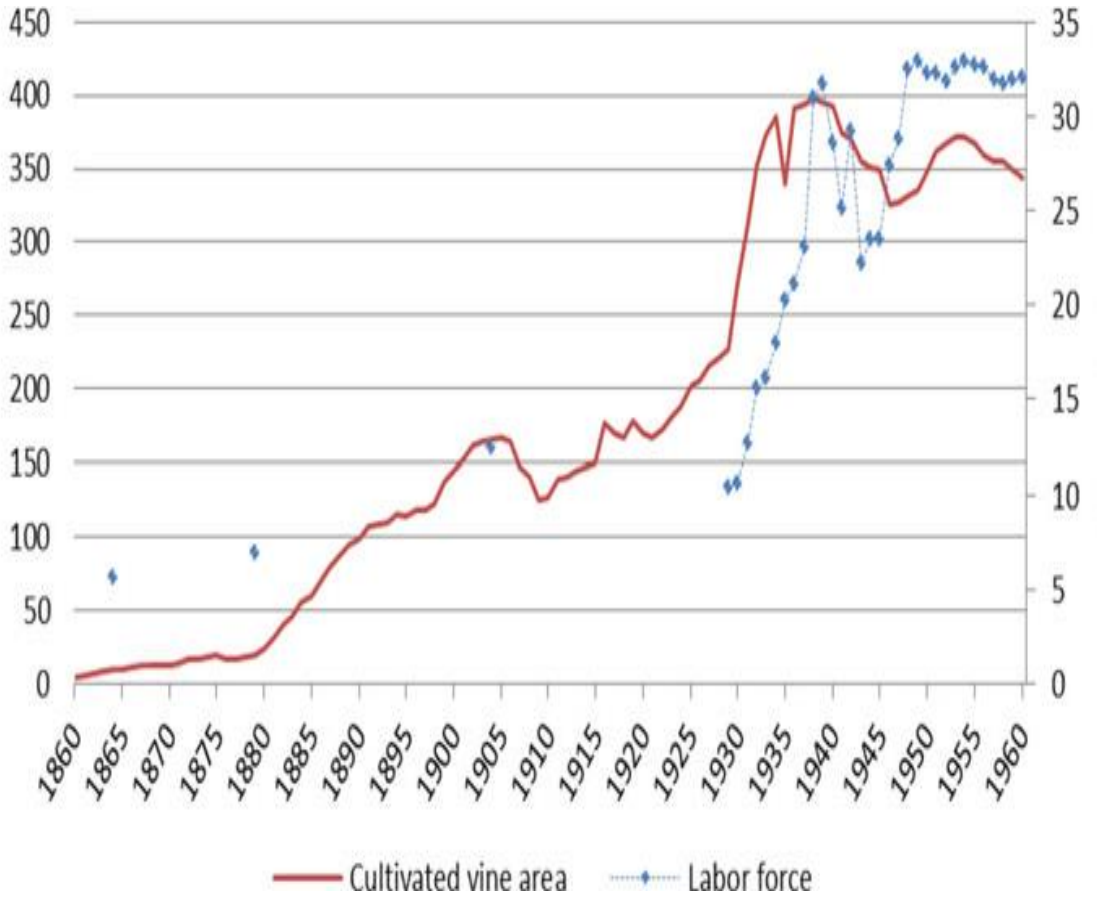

(القوى العاملة) (منطقة الكرمة المزروعة)

المصدر: **Giulia melonu and johan swinnen, , op cit ,p34**

الملحق رقم 04:

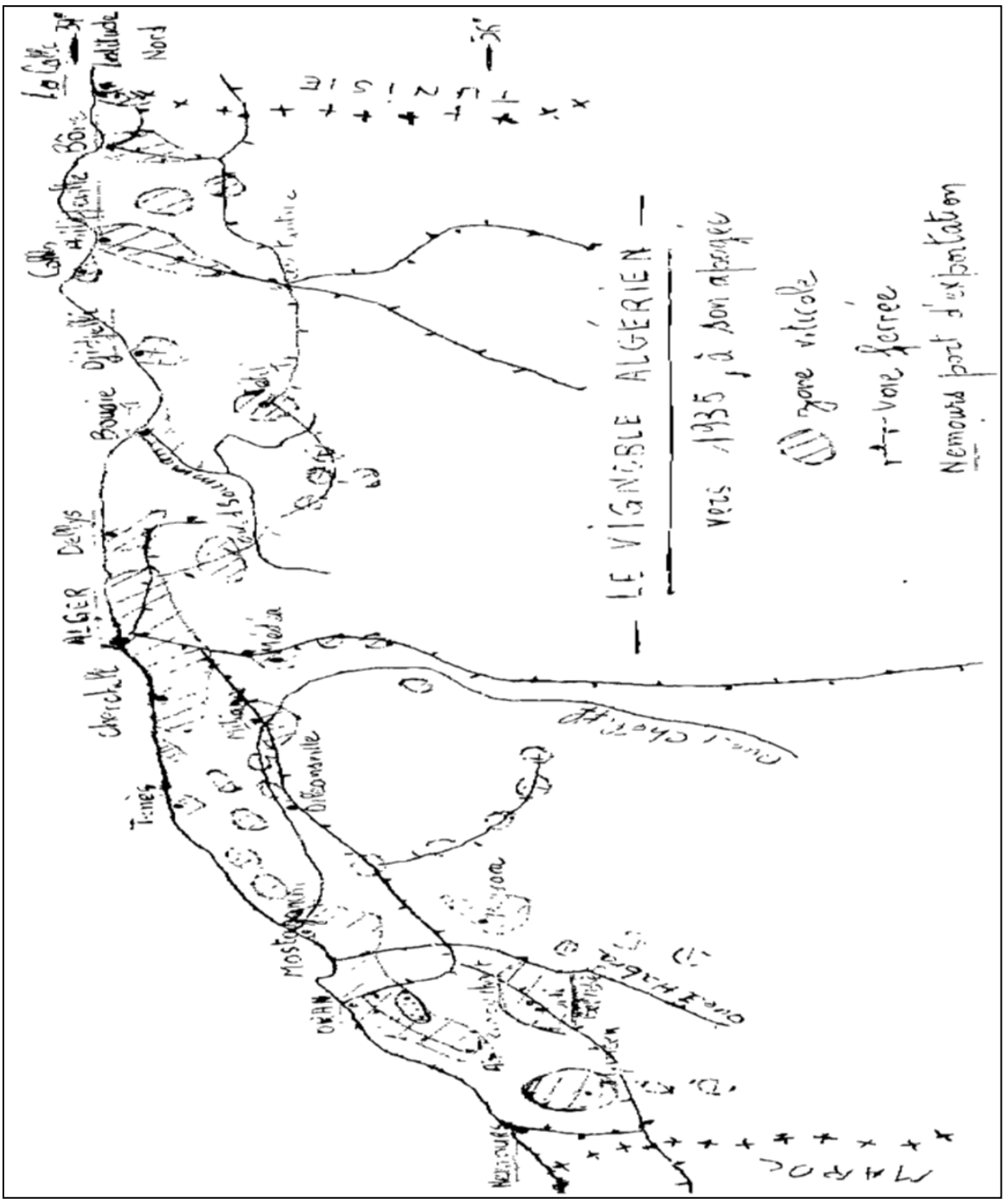

Gèrard blanc, **op cit** ,**p01** .

الملحق رقم 05:

Vendanges à El–Medhi حصاد شركة المهدي

Vendanges à l'Abbaye Notre–Dame de Staouëli الحصاد في دير سيدة سطاوالي

www.wikiwand.com/fr/Viticulture_en_Algerie le 15/05/2017 20h30.

الملحق رقم 06:

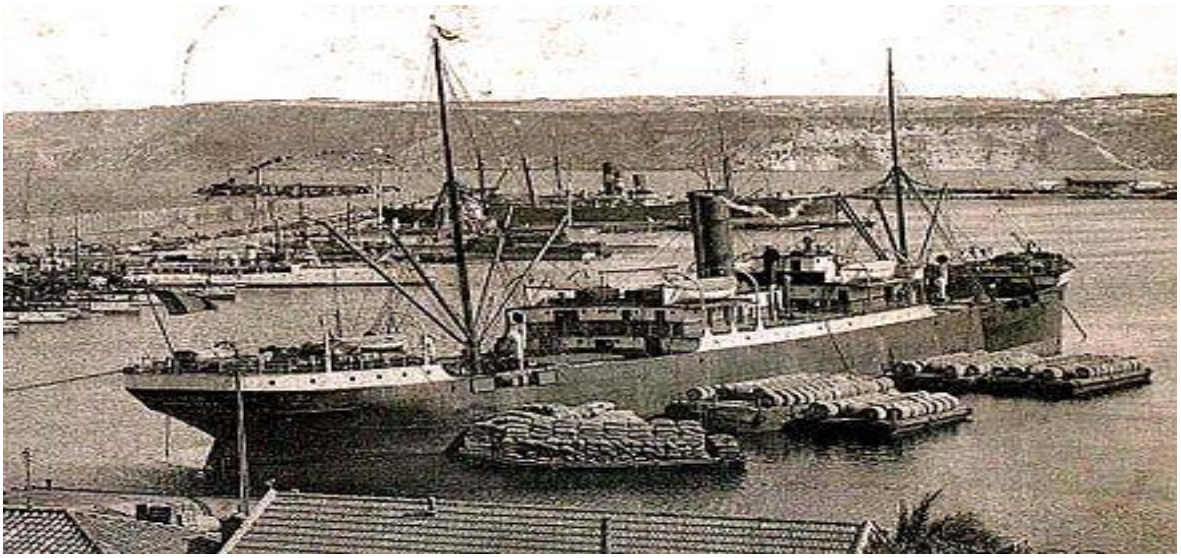

Le Vesper chargeant des fûts, en 1898, dans le port d'Oran

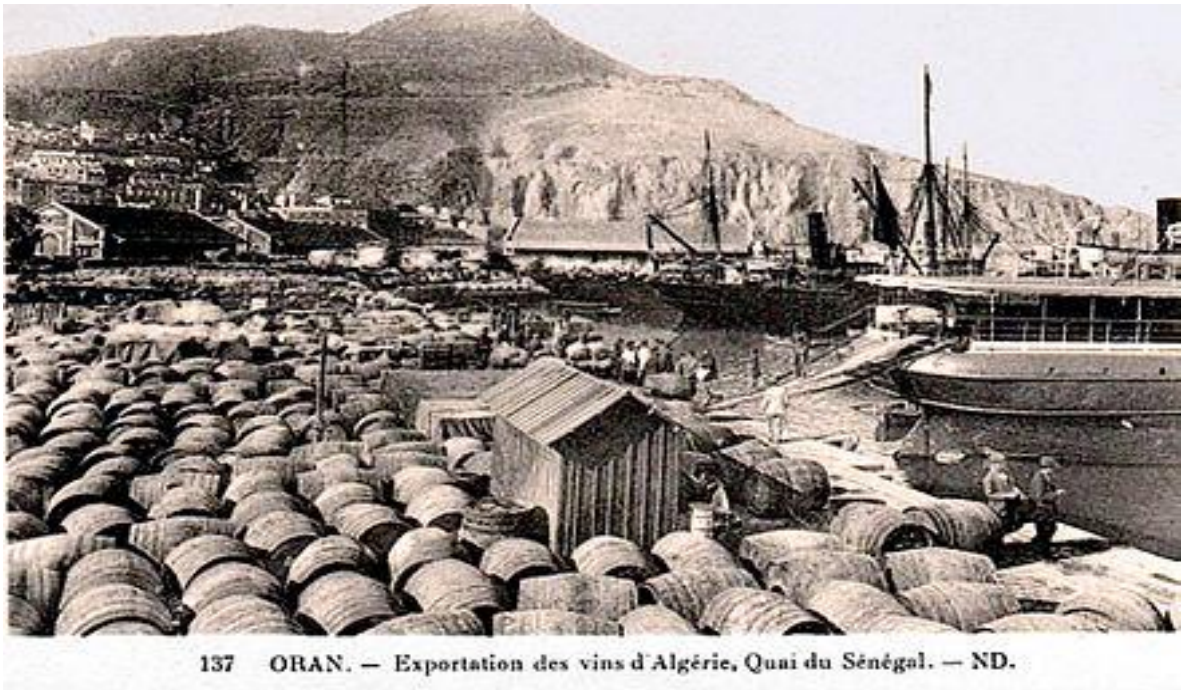

Chargement de vins dans le port d'Oran à destination de la France

شحن الخمور في ميناء وهران بإتجاه فرنسا.

www.wikiwand.com/fr/Viticulture_en_Algerie le 15/05/2017 20h30.

الملحق رقم 07:.

Pesage de la vendange, en 1909, à Oran وزن حصاد (الكروم) في عام 1909 في وهران

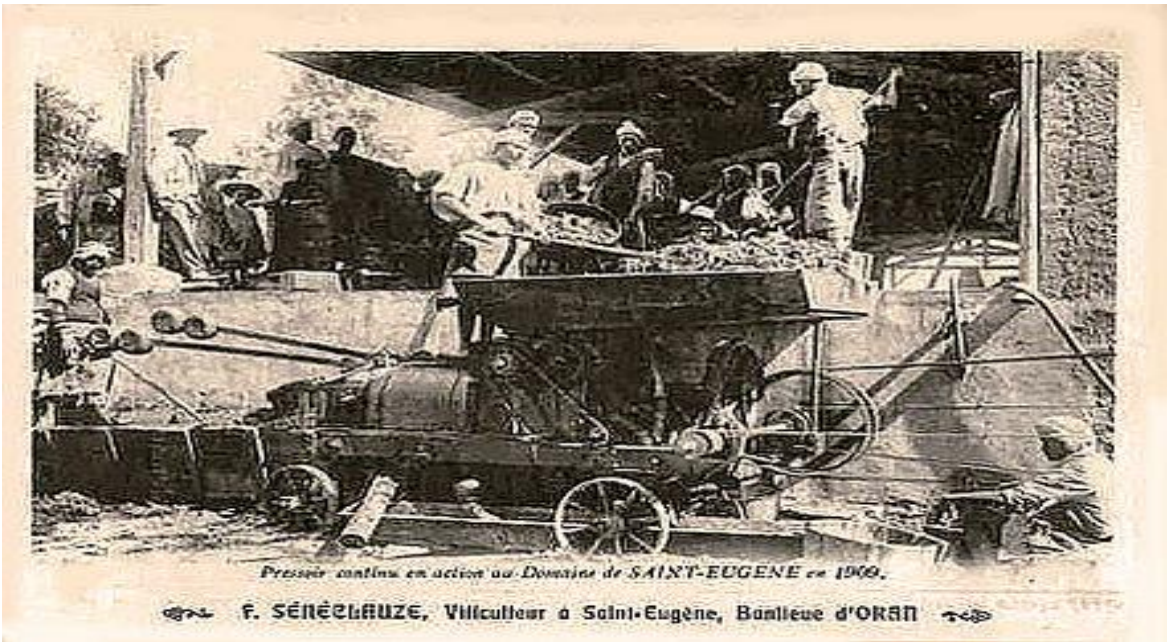

Pressurage de la vendange, en 1909, à Oran عصر حصاد (الكروم) في 1909 في وهران

www.wikiwand.com/fr/Viticulture_en_Algerie le 15/05/2017 20h30.

الملحق رقم 08:

Domaine du Clos du Soleil à El Ançor et ses récompenses internationales

دومين Clos du Soleilبالعنصر (وهران) وجوائزها الدولية.

Société vinicole Gay frères, à Oran, quartier Gambetta, au début du XX^{e} siècle

شركة النبيذ في وهران غامبيتا، في أوائل القرن العشرين.

www.wikiwand.com/fr/Viticulture_en_Algerie le 15/05/2017 20h30.

الملحق رقم 09:

النبيذ المشهور في منطقة وهران. www.wikiwand.com/fr/Viticulture_en_Algerie

بطاقة بريدية من عام 1910 تعرض صورة شحنات النبيذ المغادرة من وهران في الجزائر إلى فرنسا

www.jadaliyya.com.15.05.2017.14:00.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة البيبليوغرافيا

القرآن الكريم

المصادر:

1- ألكسي دوطوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان**، تر،تق: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

2- اندري جوليان شارل، تاريخ إفريقيا الشمالية،تر: مؤسسة تاوالت الثقافية، .1968

3- حمدان خوجة، **المرآة**، تق، تع:محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

المراجع بالعربية:

4- ــــــــــــــ، **الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1900)**، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط1،بيروت.

5- الأشرف مصطفى، **الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر.

6- الرزاقي عبد الرحمان، **التجارة الجزائرية الخارجية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

7- العسلي بسام، **محمد المقراني وثورة1871**،ط1، دار النفائس، الجزائر، 1982..

8- العنتري صالح، **مجاعات قسنطينة**، تر:رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

9- الغالي غربي، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، دار الهومة، الجزائر.

10- الهواري قبايلي، **الثورة الجزائرية و انعكاستها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي**،ط1، دار الكوكب العلوم، الجزائر، 2012.

11- أليفي لكور غارن ميزون، **استعمار الابادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، .2008

12- بليل محمد ، تشريعات **الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)**، وزارة الثقافة، الجزائر.

13- بن داهة عدة، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)**،ج1، وزارة المجاهدين، .2008

14- ـــــــــــ، **معسكر عبر التاريخ**، دار الخلدونية، الجزائر، .2005

15- بهلول حسن، القطاع **التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

16- بوعزيز يحي، **السياسة الاستعمارية من خلال حزب الشعب الجزائري(1830-1959)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

17- ـــــــــــ، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1900)**، ديوان المطبوعات الجماعية، 2009.

18- ـــــــــــ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1900)**، ديوان المطبوعات الجامعية، .2009

19- توفيق المدني أحمد، **جغرافية القطر الجزائري**، للناشئة الاسلامية، الجزائر، 1948.

20- ـــــــــــ، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.

21- ـــــــــــ، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، .1956

22- خلف التميمي عبد المالك ، **الاستيطان الاجنبي في لوطن العربي**، دار المعرفة، .1939

23- زبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1984.

24- ـــــــــــــ، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**،ط1، دار البحث ، قسنطينة، 1984.

25- زوزو عبد الحميد، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية(1837-1939)**، ج1 ، دار الهومة، الجزائر، 2009 .

26- ستهم الحافظ، **التحولات في الريف الجزائري منذ استقلال**، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

27- سعيد علمي، **الاستعمار والعمران-السياسات الاستطانية والعمران في الجزائر**،ج1، تر: نسرين لولي-محمد رضا بوخالفة، دار الخطاب، 2013.

28- سماتي محفوظ، **الأمة الجزائرية نشأتها و تطورها**، تر:محمد الصغير بناني-عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

29- ـــــــــــ، **المعمرون والسياسة في الجزائر(1870-1900)**، د، م، ج، الجزائر 1984.

30- عبد القادر حليمي، **جغرافية الجزائر الطبيعية البشرية الاقتصادية**،مطبعة الإنشاء، دمشق.1968.

31-عمورة عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الريحانة لنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.

32- عميراوي احميده، **السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.

33- ـــــــــــــ، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية(1844-1916)**، دار الهدى، الجزائر 2009.

34-ـــــــــــــ، **جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري**، دار البعث، قسنطينة، 1984.

35- ـــــــــــــ، **من تاريخ الجزائر الحديث**،ط1، دار الهدى، الجزائر، 2004.

36- ـــــــــــــ، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، ط1، مطبعة دار الهدى.

37- فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م-1962)**، دار العلوم لنشر و التوزيع، عنابة، 2003.

38- قنان جمال ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

39- مجاود محمد، **الملتقى الوطني حول تاريخ منطقة سيدس بلعباس خلال الفترة الإستعمارية (1830-1954)**، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

40- محياوي رحيم، **دراسات مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

41- نوشي اندري و آخرون، **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، تر: اسطنبولي رابح و منصف عاشور، المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984.

الرسائل الجامعية:

42-بوخاوش سعيد، المقاومة **الجزائرية للسياسة اللغوية الفرنسية(1830-1945)** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

43-جهاد ساعد، **السياسة الاستيطانية في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري(1830-1900)** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

44-حسن موسى محمد العقبي، **مالك بن نبي و موقفه من قضايا الفكرية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005.

45-خديجة بختاوي، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران(1870-1930)**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2012.

46-خيرة بوسعادة، **التركيبة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للجزائريين ما بين(1936-1939)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2001-2002.

47-سامية عمور، مبارك العمارية، **الاستعمار الاستيطاني في الغرب الجزائري(1830-1870)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة تيارت، 2014-2015.

48-صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة(1956-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2008-2009.

49-صالحي توفيق، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1830-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2008-2009.

50-فاطمة الزهراء آفول، سارة لن محمود محمود مسعود، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الوسط الجزائري ما بين(1830-1914)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة خميس مليانة، 2015-2016.

51-ليلى بلقاسم، **المراكز الاستيطانية و تطورها في مدينة غليزان (1850-1900)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2012-2013.

52-محمد سعيد عقيب، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر(1870-1900)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستيير، جامعة بسكرة.

53-محمد قنانش، **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات(1929-1939)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2007.

54-مسكين آسيا، فاطيمة بنبري، **حركة الاستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري (1830-1900)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تيارت، 2015-2016.

55-موسى بن حمادي، **جوانب السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2004-2005.

56-نادية قواري، **دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية (1954-1958)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2011.

57-وفاء العيفة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

المجلات بالعربية:

58-سلوان رشيد رمضاني الجوعاني، مقال **الاستيطان الاوربي في الجزائر (1830-1871)**، مجلة جامعة تكريب للعلوم، مجلد20 ،العدد4، 2013.

59-عمار بوحوش، **الهجرة إلى فرنسا تاريخها**، مجلة الثقافة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، السنة الثالثة، العدد13، مارس.1973

60-مساعد أسامة صاحب المنعم، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية(1830-1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد4، العدد.3

61-مصطفي حجازي، **الاستيطان الأوربي وزراعة الكروم في منطقة سيدي بلعباس (1870-1954)**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد10، 2015.

الملتقيات:

62-يحياوي جمال، **دوافع الهجرة الجزائرية إلى الخارج خلال القرن التاسع عشر**، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال (1830-1962).منشورات وزارة المجاهدين .الجزائر.2007.

المواقع الإلكترونية:

63-تاريخ الشعب الجزائري، 4 ماي 2017، الساعة 14:00

المراجع بالفرنسية:

64-Augeron Charles robert, **les algériens musulmanes et la France**, **TL**, **paris**, **1868**.

65–Belhout mohamed tayeb, **les secteurs viticoles et vinicoles en Algérie marché interne et commerce international**.

66–H-isnard, **la viticulture et la colonisation de l'Algérie**, **faculté des lettres d'Aix en Provence**, **Alger 1948**

67-Mahfoud keddach, **l'Algérie des algériens de la préhistoire**, **édiedif**, **Alger**, **2009**.

المذكرات بالفرنسية:

68-Allouani mohamed, **contribution à l'étude des causes de la disparition du patrimoine végétale locale à travers la viticulture**, **université Tlemcen**, **2010–2011**.

69–Gérard blanc, **la vigne dans l'économie algérienne**, **université Montpellier**.**1997**.

70–Giulia meloni and johan swinnen , **the Rise and fall of world's largest wine exporter–and its institutional legacy journal of wine Economics**, **volume 9**, **number 1**,**2014**.

71–Labbé buzet, **histoire des désastres de l'Algérie 1866–1867**, **Alger**.

72–Augeron Charles robert, **histoire de l'Algérie contemporaine**.

فهرس المحتوى

فهرس المحتوى

الموضوعات الصفحة

شكر وعرفان

مقدمة

الفصل التمهيدي: السياسة الاستيطانية الاوروبية قبل 1870.

المبحث الأول: ماهية السياسة الاستيطانية.....ص07

المبحث الثاني: بدايات التوطين.....ص14

المبحث الثالث: السياسة الاستيطانية في عهد الماريشال بيجو.....ص16

المبحث الرابع: سياسة الجمهورية الثانية من (1848–1852).....ص20

المبحث الخامس: سياسة الإمبراطورية الثانية (1552–1870).....ص22

الفصل الأول: بنية الاقتصاد الاستيطاني في الجزائر.

المبحث الأول: التشريعات العقارية ص32

المبحث الثاني: انعكاسات الإجراءات القانونية.....ص38

المبحث الثالث: الوسائل والأساليب المعتمدة في دعم الحركة الاستيطانية..ص43

المبحث الرابع: إجراءات تطوير الحركة الاستيطانية.....ص50

الفصل الثاني:زراعة الكروم وأثرها على النشاط الاستيطاني في الجزائر.

المبحث الأول: الكرمة أصلها ونشأتها.....ص55

المبحث الثاني: إدخال زراعة الكروم في الجزائر.....ص58

المبحث الثالث: توسع نطاق زراعة الكروم.....ص64

المبحث الرابع: نماذج عن زراعة الكروم.....ص69

المبحث الخامس: الأثار الإقتصادية والإجتماعية لزراعة الكروم.....ص75

الخاتمة.....ص83

الملاحق.....ص87

قائمة المصادر والمراجع.....ص97

الفهرس.....ص107

.

ملخص

ملخص:

يعد الإحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الإستعمارية الإستطانية في تاريخ الإستعمار الأروبي، وقد تجلى ذلك من خلال تشجيعه لحركة الإستيطان بعد مصادرة الأراضي التى سهلت عملية إقامة قرى جديدة في شكل مستوطنات، ساعدت على إستغلال وإستثمار الأرض بما يخدم المصلحة الفرنسية والأروبية،و دعمت ذلك بمحاصيل تجارية ذات أهمية كبيرة لدى الدول الأروبية كالكروم الذي سلط الضوء على السياسة التعسفية التي تهدف الى تحقيق تراكم رأسمالي خاص لصالح المعمرين، جعلت المجتمع الجزائري يعيش أوضاعاً إقتصادية وإجتماعية مزرية ما أدى الى إرتفاع الضغط بين المجتمع الأوروبي والمجتمع الجزائري.